لجمهـــورية الجزائرية الديمقراطيـــــة الشعبـــية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة ابي بـــكر بلقايد – تلمسان-

كلية العلوم الاقتصـــادية، التجـــارية وعلوم التسيير

مـــذكرة تخـــرج

مقدّمة للحصول على شهادة ماستر

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية البنوك

من طرف الطلبة: عبد السلام مراد – قنيش لحسن

بعنوان

تعديل قانون القرض والنقد سنة 2017

أسبابه -أبعاده – مخلّفاته

نوقشت بتاريخ: **2018/06/28** أمام لجنة المناقشة المكوّنة من:

السيد: بن منصور عبد الله	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
السيد: جلطي غالم	**أستاذ محاضر قسم " أ "**	**جامعة تلمسان**	**مشرفا**
السيد: مرابط سليمان	**أستاذ محاضر " أ "**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**

السّنة الجامعية: 2017-2018

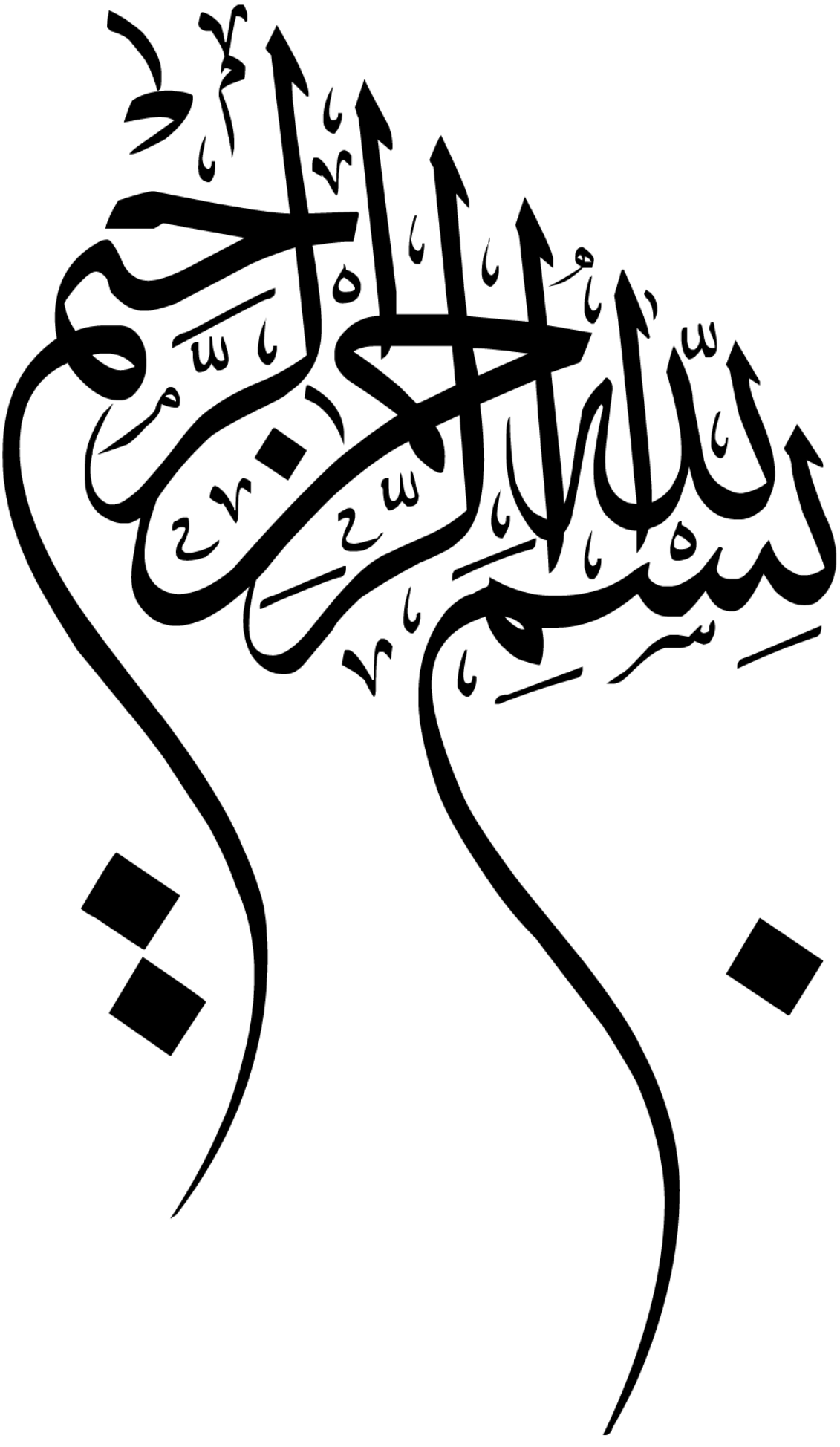
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى: من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود **أمي الحبيبة**

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه

أبي الكريم رحمة الله عليه

إلى زوجتي سمية التي عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل و إخوتي كمال وياسين

وأختي كنزة ، الى جميع أصدقائي

إلى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية و الاقتصادية والأستاذ المشرف د: جلطي غالم إلى

كل طلبة فرع مالية البنوك دفعة 2018 وخاصة الفوج(أ)

عبد السلام مراد

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا الى

انجاز هذا العمل

أهدي هذا العمل الى **الوالدين الكريمين** اللذان ربياني فأحسن تربيتي و الى زوجني الكريمة

و الى عائلتي الصغيرة و الكبيرة و الى كل الأقارب والاصدقاء

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

ونخصّ بالذكر الأستاذ المشرف جلطي غالم الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه

القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

قنيش لحسن

شكـــر وتقديـــر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت نستغفرك و نتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الدكتور جلطي غالم لقبوله الإشراف على هذه الرسالة أولا، و للتسهيلات و التوجيهات التي منحها لنا ثانيا و لجميل صبره و حسن معاملته معنا ثالثا، كما أنه لم يبخل بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه عنا ألف خير.

كما نتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدنا و مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد، دون أن ننسى الأستاذ الدكتور..... بتوجيهاته السديدة في انجاز هذه الرسالة.

فنسأل أن يزيدنا علما و ينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك و القادر عليه و آخر دعوانا أن الحمد رب العالمين.

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	تطوّر إيرادات الجباية البترولية من سنة 2000 الى غاية سنة 2010	58
2	تطور اسعار النفط مند السبعينات عبر العالم	60
3	تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر(1970-2015)	60
4	أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر (2006-2015)	61
5	أثر ارتفاع العائدات النفطية على حجم احتياطات الجزائر من العملة الصعبة (2004-2015)	62
6	أثر ارتفاع العائدات النفطية على رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات (2004-2015)	62
7	أثر ارتفاع العائدات النفطية على حجم المديونية (2004-2013)	63
8	أثر ارتفاع العائدات النفطية على رصيد الميزانية (2004-2013)	63
9	أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدل التضخم (2004-2013)	64
10	أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدلات البطالة (2004-2015)	64
11	انخفاض أسعار النفط	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	تطوّر إيرادات الجباية البترولية من سنة 2000 الى غاية سنة 2010	57
2	مؤشرات مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي خلال المدة (1996-2000)	65
3	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015	67
4	أسعار نفط الجزائر 2014-2015دولار/برميل	68

مقدمة عامة

ان الجزائر ونظرا لهشاشة اقتصادها التي يعتمد بالدرجة الأولى على الريع المالي و الذي يتأتى عن طريق إرادات المحروقات وبالتالي يتأثر بانخفاض و ارتفاع أسعار هذه الأخيرة .

وبالتالي فإن الميزانية المالية للدولة لها علاقة مباشرة بأسعار النفط ونظرا للانخفاض المناخي... لأسعار النفط مند سنة 2014 وما تبعه من تآكل أموال الصندوق ضبط الإيرادات الذي كان نتيجة زيادة معتبرة في رواتب الموظفين وبالتالي النفقات تسير من أجل ذلك ولتغطية هذه النفقات لابد من اللجوء الى عدّة بدائل منها : الاستدانة الخارجية أو اللجوء الى التمويل الغير التقليدي فكان لابد من تعديل قانون القرض والنقد في أكتوبر 2017.

ومن هذا المنطلق تمّ اختيار هذا الموضوع (**تعديل قانون القرض والنقد عام 2017 ، آثاره ، أبعاده ، مخلّفاته)**، حيث سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وبعض الأسئلة الفرعية المتمثلة في :

الإشكالية الرئيسية للموضوع :

- هل اللجوء الى التمويل التقليدي حتمية أم اختيارية ؟

لكشف جوانب هذه الإشكالية لابدّ من طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي أسباب اللجوء الى تعديل قانون القرض والنقد .
- ما لمقصود بالسياسة النقدية و المالية و ماهي أدواتها .
- هل تراجع الجباية البترولية من أسباب تعديل قانون والقرض والنقد .

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات هي :

1- التّمويل التقليدي يكون له استراتيجية الاّ في الآجال القصيرة.

2- لا يمكن الخروج من مأزق التمويل الاّ إذا تمّ تبني استراتيجية وسياسة اقتصادية واضحة العالم .

المنهج المتّبع : الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع دراسات للاقتصاد الجزائري وباستعمال الأسلوب الكمي لدراسة وتحليل جوانب أخرى من الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع :

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع لعدّة أسباب منها :

- نظرا لأهمية التمويل الغير التقليدي ي معالجة اختلالات المتوازنة للدولة في حينها وأثره على دفع النمو الاقتصادي.
- أسباب شخصية ورغبتنا في دراسة الموضوع كونه من المستجدّات .

أهداف الموضوع :

- تراجع أسعار النفط وأثره على الجباية البترولية .
- دراسة مدى تأثير التعديل على السياسة المالية .
- دراسة الأسباب التي أدت الى اللجوء الى التمويل غير التقليدي.
- التعّرف على السياسة النقدية و السياسة المالية والأدوات التي تستخدمها .
- ابراز المكونات الرئيسية للجباية البترولية و تأثيرها على الميزانية .

صعوبات البحث:

واجهنا عدّة صعوبات خلال محاولة بحثنا وكون موضوع التمويل غير التقليدي هو حديث في الجزائر

- نقص المراجع المتناولة لهذا الموضوع كون التعديل الذي جاء بالتمويل غير التقليدي كان في أكتوبر عام 2017.
- صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات لتحليها كون طبع النقود مزال في بدايته

هيكلة البحث:

بغية التّحكّم في الموضوع ومن خلال البحث الذي قمنا به كان لابد علينا من التسلسل والتّدرج في معالجة الأفكار حيث قمنا أولا بالتدريج والتّعرّف بالسياسة النقدية والمالية وآثار الجباية البترولية على الميزانية ولذلك قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول:

- ينقسم الفصل الأول الى أربعة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول الى ماهية السياسة النقدية والأدوات المباشرة والغير المباشرة لها والسياسة النقدية وفق النظريات الاقتصادية ، أمّا المبحث الثاني فقمنا بدراسة أهداف السياسة النقدية حيث سنقوم بالتطرق الى الأهداف الأولية والاهداف الوسيطة والاهداف

النهائية ، أمّا المبحث الثالث قمنا بدراسة السياسة المالية وأهدافها وهذا من خلال التّطرّق الى السياسة الضريبية ، النفقات العامة وفي المبحث الرابع تناولنا فيه الجباية البترولية وهذا من خلال التطرق الى التعريف بها وكذلك مكونتها إضافة الى رسوم الجمركية و أنواعها

- أمّا من خلال الفصل الثاني تناولنا بعض الدراسات السابقة التي ارتكزنا عليها في بحثنا .
- أمّا الفصل الثالث والأخير قمنا بدراسة أسعار النفط و آثارها على العائدات البترولية والجباية البترولية في الجزائر ، ممّا استدعى الامر الى التّمويل غير التقليدي وبكل ماله من انعكاسات على الوضعية المالية والاقتصادية للبلد .

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والمالية

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

تمهيد :

لقد مرت السياسة النقدية في مسار صياغتها عبر عدّة نظريات اقتصادية يمكن إرجاعها إلى ثلاث نظريات، وتدرس النظريات النقدية العوامل المؤثرة في النقود وبالتالي في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في عرض النقود وأثره على حجم النشاط الاقتصادي، والهدف من دراسة هذه النظريات في هذا الفصل هو فهم فكر المدارس الاقتصادية ومدى تأثيرها على السياسة النقدية، بحيث خصصنا المبحث الأول لدراسة السياسة النقدية من منظور الكلاسيكي،

أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى السياسة النقدية في التحليل الكينزي ونظرية تفضيل السيولة ومدى فعالية السياسة النقدية على الوضع التوازني الكلي الكينزي.

وتطرقنا في المبحث الثالث إلى السياسة النقدية في تحليل النقديين والنظرية الكمية للنقود وأثر السياسة النقدية على الوضع التوازني الكلي النقدي.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية:

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها وتطورها، وفي هذا المبحث سنتعرض الى مفهوم السياسة النقدية، أنواعها، وعلاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

كما تعتبر السياسية النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتمّ استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة حيث يقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة النقدية :

– الفرع الأول : مفهوم السياسة النقدية :

تنوعت واختلفت مفاهيم وتعاريف السياسة النقدية ، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية ، وهي الإجراءات المتخذة و الأهداف النهائية المرجو تحقيقها .

"تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع"[1].

كما تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتّخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية[2].

ومجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان لاستقرار أسعار الصرف[3].

وتعتبر السياسة النقدية التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية.

---

[1]مفيد عبد اللآوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزور، الجزائر ، 2007 ، ص 63

[2]إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر2011، 2010 ص 9.

[3]عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقيية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 ، ص 53.

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني[4]

– الفرع الثاني : شروط نجاح السياسة النقدية :

السياسة النقدية خاصة في الدول النامية تعاني من ضعف واختلال في بنيتها الاقتصادية والتيلا تحتوي على عناصر فعالية السياسة النقدية نتيجة كما يلي :[5]

- توفر أسواق نقدية منظمة .
- قوة عمل وتحكم البنك المركزي .
- الوعي النقدي المصرفي الجيد لدى الأفراد .
- حالة التوازن في ميزان المدفوعات .
- الاستقرار السياسي .

إن شروط نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظلل نظام اقتصادي يتوقف على عدّة عوامل أهمها[6]:

- مدى استقلالية البنك المركزي.
- وجود نظام معلوماتي فعال (وضع الميزانية ،معدل النوم، ميزان المدفوعات ، نوعية البطالة... الخ)
- هيكل النشاط الاقتصادي .
- وجود نظام سعر الصرف المرن .

تحتاج السياسة النقدية الى عدّة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة ونجاحها، ومن هذه الوحدات نذكر: قطاع الحكومة، قطاع العائلات ، قطاع الأعمال (المالي الخاص والعام) و (الغير مالي الخاص و العام)،القطاع الخارجي.

1–القطاع الحكومي :

[4]لحو موسى البوخاري سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية لبنان، 2010، ص 59.
[5]مفيد عبد اللآوي ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص .66.
[6] مفيد عبد اللاوي ، نفس المرجع ، ص .67 .

يقوم قطاع الحكومة بفرض الضرائب وإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام حيث يتأثر هذا الانفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي ، ويوجد نوع ثاني من الإنفاق هو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة الي بعض الأفراد، كما تقوم الحكومة بالافتراض من الافراد والجهاز المصرفي، وتقوم أيضا بعملية الاقتراض ، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دور في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة (عرض النقود).

وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج الى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية والعلاقات النقدية .

2-القطاع العائلي :

يقصد به قطاع الاسر المستهلكة و المنفقة ، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول، فهذا القطاع يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص ، و تحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاء[7].

3-قطاع الأعمال :

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها ، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها للآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولية تؤثر على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض، لذا لوضع سياسة نقدية يجب توفر المعلومات الخاصة بهذا القطاع .

4-القطاع المالي (العام والخاص) :

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة للاقتصاد ضمن اطار حدود السياسة النقدية ، التي تقوم برسمها السلطة النقدية ، تقوم الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي كما يقوم القطاع المالي بتلقي الودائع و الإقراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، كما أن القضاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي ويقوم بإيداع موارده المالية لديه[8].

[7] صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية (المفهوم ، الأهداف ، الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005 ، ص . 98.

ولهذا لوضع سياسة نقدية تحتاج السلطة النقدية لمعلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

5-القطاع الخارجي :

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، حيث أن هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع و الخدمات الأجنبية (الواردات)، كما أنه وسيلة لتصريف السلع والخدمات الفائضة محليا (صادرات)، وفي هذه الحالة سيكون هناك تأثير على النشاط الاقتصادي إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات أو انخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وعليه ترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال المعلومات والمبادلات المالية والغير مالية في سوق العمل أو سوق السلع و الخدمات وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة سيكون واضحا من خلال تأثيرها على الكتبة النقدية لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي[9].

لذا يجب على السلطة النقدية أن تتحصل على معلومات مفصلة على كل القطاعات المذكورة وكيفية عملها لتكوين نظرة شاملة ومعرفة دقيقة حولة كيفية تشغيل الاقتصاد لتصميم سياسة نقدية فعالة لتحقيق الأهداف المرغوبة .

المطلب الثاني : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)

يقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمس مباشرة عرض النقد ، أو بالأحرى حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد المتداول وأهمها :

---

[8] ماجدة مدوخ ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2002-2003 . ص . 5 .

[9] علي توفيق، معبد على الجارحي، السياسات النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي ، العدد الثاني، أبو ضبي، 1996 ، ص .27.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

الفرع الأول: سياسة تأطير القرض :

تسمى أيضا بتخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة إذ كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة ، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب قرض بل إضافة للشروط التي بتطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم[10].

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة ، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك الى عقوبات تتباين من دولة الي أخرى ، و اعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية ، أو تتطلب موارد مالية كبيرة ، إنّ استعمال هذه الأدوات يمكن أن تقود الى تشوهات قطاعية وهذا ما دفع الى الاستغناء عنها في الكثر من الدول .

ويقوم البنك المركزي بهذه السياسية بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولية، في أوقات التضخم بقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض ، أمّا في حالة التضخم الجامح تكون سياسة تأطير الائتمان إجبارية.

الفرع الثاني : نسبة الدنيا للسيولة :

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديده عن طريق بعض الأصول منسوبة الى بعض مكونات الخصوم ، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية ، بذلك يمكن الحد من قدرة على إقتراض القطاع الاقتصادي .

الفرع الثالث : قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتّع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

---

[10] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2005 ، ص . 220 .

الفرع الرابع : السياسة الانتقائية للقروض:

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوي بتوجيه القروض إليها ، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض الى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة ، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدّة أشكال منها[11]:

- إقرار معدّل خصم مفضل .
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية .
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- تغيّر مدّة استحقاق القرض ومعدّل الفائدة .

المطلب الثالث : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)

يقصد بالأدوات غير المباشرة تلك الإجراءات والتنظيمات التي يعتمدها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات المصرفية والمالية ويسمح اللجوء الى هذه الأسباب لقوة السوق بأنّ تعمل على رفع القروض غير المباشرة ونذكر منها:

الفرع الأول : سياسة إعادة الخصم :

يقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية ، للحصول على احتياطات نقدية جديدة يستخدمها لأغراض الائتمان ، ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

ولما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدّل إعادة الخصم

وعلى العكس يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الائتمان

الفرع الثاني : عمليات السوق المفتوحة :

تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والنقدية ويكون البيع والشراء للبنوك التجارية ، بهدف التقليل من حجم الإئتمان الذي تقدّمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها ، وهذه

[11] ماجدة مدوخ ، مرجع سابق . ص . 19 .

العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد على عمليات الشراء بضخ نقودا في السوق ، وإذا كان هدفه في السوق العكس فإنّه يعتمد على عمليات البيع حيث يبيع سندات لسحب من السوق كميات من النقود ، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي البيع والشراء حيث يرغب المشتري في الشراء والبائع في البيع وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط[12].

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر شوق مالية واسعة ومنظمة ، وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارة احتياطات نقدية فائضة ، وأسواق مالية غير متطورة ، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية و كذلك إذا اتسع نطاق البيع و الشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها ، وكذلك إذا كان غرض البنك المركزي هو مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنّه يمكن أن يؤدي الى حدوث تقلبات كبيرة في أسعر الأوراق[13].

الفرع الثالث : معدّل الاحتياطي الإجباري :

هي التزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي ، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي الى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك ،و ذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به أدى البنك المركزي ، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيج التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي.

فعندما يظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإنّ البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري الى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود، وانخفاض حجم الائتمان ، أمّا في حالة الانكماش فإنّ البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% الى 10% مثلا تزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان ، فيزداد المعروض النقدي .

---

[12] محمود العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص . 115 .

[13] عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيس ، النقود والمصارف و الأسواق المالية ، دار حاد للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 363 .

الفرع الرابع :أدوات أخرى للسياسة النقدية :

هناك عدّة أدوات أخرى لها علاقة بالائتمان المصرفي نذكر منها:

1: التأثير و الإقناع الأدبي : وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودّية و غير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معنية في مجال منح الائتمان ،ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية و البنك المركزي.

تقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقدي القروض وخاصة تلك التي توجه للمضاربة . بعدّة وسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، ويأخذ التوجيه الأدبي أشكالا متعدّدة منها:

أ- **الرقابة الكمية** : وهو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات الى البنوك التجارية بتقييد القروض لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد.

ب- **الرقابة النوعية** :وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية الى تقييد القروض بصرف النظر على الغرض الذي يمنح لأجله القرض أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق[14].

2 : الودائع المشروطة من أجل الاستيراد : يُستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين الى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدّة محدّدة ، وبما أنّ المستوردين في الطلب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم الى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع ، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ، ويؤدي بدوره الى رفع تكلفة الواردات.

المطلب الرابع : السياسة النقدية وفق النظريات الاقتصادية:

الفرع الأوّل: السياسة النقدية عند الكلاسيك :

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها إذ جاءت نظرتهم إلى هذه الأخيرة على أنها مجرد وسيط في عملية لتبادل واسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للإذخار و الاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

[14] الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة موريتانيا، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و العلوم التجارية ،جامعة سطيف 2012-2013 ص 25.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

1-افتراضات النظرية الكمية للنقود

إن جوهر اهتمامات النظرية الكمية للنقود يتمثل في دراسة العلاقة الموجودة بين كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى ، حيث أن تحديد قيمة النقود يخضع إلى تفاعل العوامل المتعلقة بالعرض والطلب عليها يتمثل عرض النقود في النقود الائتمانية (أوراق البنكنوت والأوراق المساعدة) والنقود الكتابية (نقود الودائع) في لحظة زمنية أما في فترة زمنية معينة يجب إدخال سرعة تداول النقود ونحصل عليها بضرب النقود المتداولة في سرعة تداولها أما الطلب عليها يتحدد بقيمة المبادلات الاقتصادية التي يستعمل النقود في تسويتها فوفقا لهذا التحليل الاقتصادي قامت هذه النظرية على الافتراضات التالية[15]:

أ- ثبات حجم المعاملات ($\mathbf{T}$):

تقوم هذه النظرية في تحليلها للواقع الاقتصادي وفي بناء صيغتها على فرضية أن حجم العاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغييرات التي تحدث فيها ، بمعنى أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيلة للمبادلة فقط ودورها محايد إذ يعد حجم العاملات وفق هذه النظرية بمثابة متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت خاصة وأن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة .

ب- ثبات سرعة دوران النقود ($\mathbf{V}$) :

يقصد بسرعة دوران النقود متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة واحدة من الوحدات النقود من يد الى أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة.

تنص هذه النظرية على أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقلة عن كمية النقود، وهذه العوامل تتمثل في درجة كثافة السكان وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وكل هذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير.

ت- ارتباط تغيير المستوى العام للأسعار بتغير كميات النقود:

وهذا الافتراض معناه أن أي تغير في كميات النقود المعروضة سيؤدي الى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أهم من أخذ بهذا التحليل واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر، هو الاقتصادي "دافيد ريكاردو" الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الفكري

[15] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ، ص 9. ، 10 .

التقليدي ، حيث توصل الى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها ،باعتبار أن أي زيادة غي المعروض النقدي ستؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P) وذلك باقتراض ثبات حجم المعاملات (T) وسرعة دوران النقود (V) .

وقد دار جدل بين الاقتصاديين الكلاسيك على أن هناك إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، كذلك أكّدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود ، أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة ومنية معينة هو نتيجة وليس سبب لمقدار وكمية النقود ، إن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع [16].

2- معادلة التبادل لفيشر[17] :

يؤكد فيشر في نظريته الطلب على النقود لغرض المبادلات على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ، وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أسسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية ، ويترتب على ذلك حقيقة أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بها، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تساوي قيمة السلع والخدمات عدد المعاملات في تلك اللحظة T مضروبا في معدل المعاملات P .

وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون متساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود v ويتم التعبير عن هذه المعادلة رياضيا كما يلي :

$$MV = PT \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث M: كمية النقود في التداول (نقود قانوني + نقود صرفية)

V : سرعة دوران لنقود كجزء ن الصفقات.

P : المستوى العام للأسعار .

T : حجم الصفقات التي تجري في زمن ما .

طالما يفترض الكلاسيك أن الدخل يكون دائما عند مستوى الاستخدام التام ، فإن T تعتبر ثابتة في الأجل القصير.

---

[16] بلعزوز بن علي ـ مرجع سابق ، ص . 12.

[17] فيشر اقتصادي أمريكي 1867 -1947 ، تمّت صياغة هذه المعادلة سنة 1911.

وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة (1) الى نظرية لتحديد مستوى السعر كما هو واضح في المعادلة رقم (2).

$$P=MV/T.....(2)$$

يتضح من المعادلة رقم (2) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود ، وأن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود ، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود من ثبات كل من TوV لتحقيق التوازن في سوق النقد لابد أن يتساوى الطلب على النقود مع عرضها أي :

$$Ms=Md .....(3)$$

حيث يمثل كل من Ms و Md عرض النقود والطلب عليها على التوالي ، وبهذا يصبح بإمكاننا استخدام المعادلة رقم (2) لمعرفة الكمية الحقيقية من النقود المطلوبة أي :

$$Md=Md/P=(1/V)T.....(4)$$

يتضح من المعادلة رقم (4) أن الكمية الحقيقة المطلوبة من النقود تتناسب عكسيا مع V و طرديا مع T.

وطالما يفترض ثبات كل من V وT في الأجل القصير لذلك فإن Md يبقى عند مستوى الثبات ، فإذا حدث خلل في التوازن في سوق النقود بسبب الزيادة في عرضها عندئذ يصبح Ms أكبر من Md وإذا حدث العكس فإن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تزداد ويأخذ مستوى السعر بالانخفاض حتى يعود التوازن في سوق النقد[18].

لقد تعرضت هذه النظرية الى انتقادات عديدة هي:

- عدم صحة افتراضها لأنه يصعب تصديق ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.
- لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة لأنها ظاهرة حقيقية
- أن العلاقة بين كميات النقود والمستوى العام للأسعار ليست دائما طردية .
- أهمل هذا التحليل الجانب النقدي، واعتمد على الإنتاج بحيث اعتبر أن النقود ليست سوى وسيط للتبادل فقط وهذا غير صحيح.
- تعتبر كمية النقود عامل من العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود، كما أن زيادة النقود لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الأسعار خاصة إذا كانت هناك طاقات معطلة.

[18] ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية التحليل الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007 ، ص . 60. 58.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي :

بعد التطرق الى النظرية الكلاسيكية، سنتطرق الى النظرية النقدية الكينزية التي جاء بها الاقتصادي "جون مينارد كينز " [19]وجاءت هذه النظرية لتحل مشكلة الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت .

يقوم هذا التحليل على فرضيات مفادها أن أثر النقود على مختلف النشاطات الاقتصادية يكون على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية عكس التحليل التقليدي .

فقد قام كينز في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي

و استخلص أنها ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي، حيث اهتم في بداية الأمر بدراسة الطلب على النقود و أسباب الاحتفاظ بها ، كما اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال بتغير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى أن الإنتاج و حجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال.

الفرع الثالث : النظرية النقدوية

إنّ الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة أو أخرى والتي يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة ولكن دون المساس بأسس هذا النظام، فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندم عجزت عن السيطرة على ازمة الكسل الكبيرة

(1929-1932) ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت لمعالجة جدور الأزمة أصبحت أفكار كينز بمثابة ثروة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا انه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل الرأس مالي تمثلت في معايشة التضخم مع الركوض جانبا الى جنب [20] ، وعليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمت هذا النظام نفسه مما جعل هذه النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي ، لكن الازمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات [21]دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصادي ينل لعودة الى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى مدرسة شيكاغو$

---

[19]كينز مفكر إقتصادي ، و زعيم المدرسة الكينزية (1883-1964) .

[20] صبحي تدريس قريصة ، النقود و البنوك، مصر ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986 ، ص 301 .

[21]Spider (jaques) , « macroéconomie et finances publiques de la pense économique depuis Keynes » revue problèmes économique, n° 2506 (du 05/02/1997 , p 03).

التي يتزعمها الاقتصاد الأمريكي **ملتون فريدمان*** ،والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدّة الركود والتضخم.

- النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع وبذلك فإن ادخال الناتج الإجمالي في طلب على النقود يرجع الى أن الناتج الإجمالي يمثل قيد الانفاق فهو منزلة مقياس الحجم[22]
- الكمية الاسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية [23]
- رفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها الأعوان الاقتصاديين ، وإن هناك معدل بطالة طبيعي * ، وإنه ليست هناك بطالة إرادية .
- إن تمويل النفقات الحكومية عن طريق الافتراض أو الضرائب تؤدي الى إقصاء النفقات الخاصة بسرعة وبنفس القيمة ، أمّا الدخل فلا يتغير ،وعدم الاستقرار في الاقتصاد القومي هو نتيجة للسياسات الحكومية بينما القطاع الخاص فهو مستقر[24].

الفرع الرابع : عرض النقود و الطلب عليها :

1-عرض النقود :

حسب فريدمان عرض النقود يعتبر متغيرا خارجيا ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل و إنّما له أثر فقط على مستوى الأسعار ، بينما يؤثر تأثيرا مباشر على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير ، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود حيث أنه هو الذي يوفر على وسائل الرقابة و العمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد.

ϕ تجدر الإشارة الى أنه يطلق عليها عدّة تسميات فالبعض يسميها مدرسة شيكاغو نسبة الى جامعة شيكاغو الأمريكية هناك من يسميها النظرية النقدية المعاصرة ، والبعض الاخر النظرية المعاصرة لكمية النقود ولكن نحبذ أن نطلق عليها في دراستنا المدرسة النقدوية

*: ملتون فريدمان بروفيسور من جامعة شيكاغو، تحصّل على شهادة الليسانس من جامعة روتكيرز، وعلى الماجستير من جامعة شيكاغو، ثمّ الدّكتورة من جامعة كولومبيا، ولقد نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976، تكريما له على ثلاثة بحوث وهي : العلاقة بين الاستهلاك والدخل، النظرية النقدية ، والبرهان على صعوبة الوصول الى تحقيق سياسة مستقرّة ، قام بمهنة التدريس في جامعات عدّة ومن أهمّ مؤلفاته : نظرية الاستهلاك ، نظرية كمّية النقود المثلى، دراسات في نظرية كمّية النقود .

[22]Alguier(Claude),dictionnaire encyclopédique et social , économico, paris.1990,p 349.

[23] معتوق محمود سهير، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ، .

*:هو ذلك المعدّل الذي يسمح بالحصول على معدّل تضخّم معدوم أي يساوي صفر

[24] خليل سامي ، الاقتصاد الكلي ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مصر، مطابع الأهرام، 1994 ، ص 786 .

حسب فريدمان فإن أية تقلبات في عرض النقود ستقود الى تقلبات في النشاط الاقتصادي وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في العروض النقدي أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرار نقديا.

إنّ زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي الى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، فإنّ هذا سوف سيؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات ، وبما أنّ الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية وهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة أو زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات وبالتالي سيقود هذا الشراء أو الإنفاق الى تزايد أسعار السندات و انخفاض العائد عليها ، الأمر الذي يزداد الطلب فيه على الأصول الأخرى ومع هذه الزيادة فإنّ أسعارها تزداد ولهذه الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة بارتفاع الأسعار وتنشيط انتاج هذه الأصول والذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في انتاجها، وهذا يعني أنّ زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، وبالتالي على الخدمات [25]

إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الانفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك، فكل هذا يؤدي الى زيادة مهمة في الطلب الكلي من خلال زيادة الناتج في الأسعار معا في الأمد القصير ، وزيادة المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل.

2-الطلب على النقود

طبقا لفريدمان فإنّ النقود إحدى وسائل الاحتفاظ التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية و رأس مال البشري و بناء على هذا التحليل فإنّ دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة [26]وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائدتها و الأذواق وتفضيلات مالكي الثروة [27]، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية

[25] معتوق محمود سهير ، النظريات و السياسات النقدية ، مرجع سابق، ص 163 .
[26] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ، ص . 142 .
[27] مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ..... ص . 312 .

ونسبة الثروة غير البشرية الى الثروة البشرية و أيّة متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق و التفضيلات ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفر يدماني بالشكل الآتي[28]:

$$M^d = f(P , rb , re , \ldots\ldots\ldots\ldots , w , u) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

إذ أنّ :

M^d / دالة الطلب على النقود ، P / المستوى العام للأسعار ، rb / عائد السندات الذي يتمثل بسعر الفائدة السوقي ، re /عائد الأسهم بالأرباح السنوية (.....) يمثل معدل التضخم المرتفع [29]، (.....) / يمثل الثروة و يصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة ،W / يمثل رأس المال البشري و رأس المال غير البشري ، u / يمثل الأوراق و ترتيبات الأفضلية .

و يتضّح من الصيغة أعلاه أنّ الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية ، وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي ، في حين أنّ الدخل الدائم * و العنصرين الاخرين (w , u) هما متغيرات داخلية ، و عند فريدمان تأثيرهما ضئيلا في المدى القصير ليصل الى أنّ دالة الطلب على النقود وهي متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة الى الأسعار ليعود الى النظرية الكمية للنقود وبطريقة تحليلية مختلفة.

يمكن استخلاص أنّ أيّة زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع و زيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة[30].

كخلاصة القول إنّ النقدويون يرفعون شأن السياسة النقدية ويقللون من شأن السياسة المالية لأنّ السياسات النقدية مستوحاة من هذه الرؤية تسعى لتجنب التدفقات غير المنتظمة فيما يعرف بالتوقف و الانطلاق الكثيرة التكرار ، لهذه الغاية يتوجب على السلطات النقدية أن تضع لنفسها قاعدة نقدية مستقرّة و لسنوات متعدّدة بُغية تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل و أنّهم يتّجهون نحو تفضيل الهدف المرتبط بكمية النقد وليس بمعدل الفائدة الذي هو مؤشر مزدوج من خلال ارتباطه فعليا بتوقعات التضخم وبكمية النقد.

---

[28] عوض فاضل إسماعيل الديلمي ، النقود و البنوك، الموصل، دار الحكمة للطباعة و النشر، 1990، ص 568 – 567

[29] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق ، ص 314 .

*:يقصد بالدخل الدائم الدخل الإجباري مضاف إليه التوقعات الخاصة بالدخل في المستقبل .

[30] صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص 306 .

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق عدّة أهداف وفقا للوضع الاقتصادي للبلد، ومن بين هذه الأهداف نذكر[31]:

- تشجيع النمو الاقتصادي ، ومحاولة تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعمالة.
- تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا .
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة .
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل توزيع عادل للثورة .

المطلب الأول: أهداف أولية

الفرع الأول : مجمعات الاحتياطيات النقدية :

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية ،كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع ، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الإيجابية و الاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض ، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية عند القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن لاستخدام مجمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولى و انتقال النقاش الى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتّصف بالتجربة، وليس بالتنظير فقط ، ويتعلق الامر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ، ومدى علاقته

[31] مفيد عبد الاوي ، مرجع سابق . ص .63 .

بنمو العرض النقدي الظي يشكل الهدف الوسيط ، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي[32].

الفرع الثاني : ظروف سوق النقد :

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ، ومعدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في السوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى ، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المفترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك[33].

و الاحتياطات الحرة : تتمثل الاحتياطات الفضائية للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقراض ، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات القضائية أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة .

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة

و الأوراق التجارية و معدل الفائدة الذي تفوضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

كما يجب أن نشير أيضا الى الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينيات والخمسينيات والستّينات ،ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات وبالتالي فإنّ الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية ، يفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم.

كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أنّ تركيزهم كان على ظروف سوق النقد ،وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس مال.

---

[32] برعي محمد خليل، سويفي عبد العادي، النقود و البنوك، مكتبة نهضة الشروق ، القاهرة ، 1984 ، ص . 61 .

[33] أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك و الأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1998 ، ص 134

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولى الأفضل هو ذلك الذي يتّصف بالتأثر والتجارب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل[34].

المطلب الثاني: أهداف الوسطية

الفرع الأول : معدل الفائدة كهدف وسيط :

يفضل الكنزيين أن يتم تثبيت معدل الفائدة الى الحد الأدنى الممكن ، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، و يضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي ، إلا أن المستمرين والعائلات على خد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم ، ومن ناحية تلقى التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة ، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات ، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل التوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود ، وهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية .

إلا ان معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي ، فعلى مستوى الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن ،وعلى الاختبارات بين السندات و النقد وعلى مستوى الصعيد الخارجي تؤثر بشدّة على تحركات رؤوس الأموال في الاجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة إيجابية – لا مرتفعة و لا منخفضة – ومستقرة قدر الإمكان في الزمن ، فبعض الاقتصاديين يعتبر أن إحدى التفسيرات للأداءات الألمانية لـ 25 سنة تمكن في استقرار لمعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير حوالي 3%،وهذه المعادلات المستقرة الإيجابية هي التي شجعت أفضل اختبارات الاستثمار و النمو المنتظم[35]. ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة و أبرزها هي :

---

[34] صالح مفتاح، مرجع سابق ص 125 .

[35] إكنلونيس ،

- **المعدلات الرئيسية** : وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي للبنوك التجارية، كما يستند اليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك .
- **معدلات السوق النقدية** : وهي معدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول ، شهادات الايداع ، أوراق الخزينة ..إلخ)
- **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل** : وهي التي على أساسها تصدر السندات.
- **معدلات التوظيف في الأجل القصيرة** : (حسابات على الدفاتر ، إذخار سكني ...الخ)
- **المعدلات المدينة** : وهي المطبقة على القروض الممنوحة .

وتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي[36].

الفرع الثاني : معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى.

إنّ معدل الصرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما ، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية ، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى ، قد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية ، وعندما يتخذ معدّل الصرف ككهف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب ، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض للتقلبات ، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة استراتيجية اقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإنّ اختيار المدرك أو الغير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها :

– إنّ المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي الي اتباع سياسة سهلة في الاجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل الى اضعاف القدرة الصناعية للدولة و الانخفاض النسبي لمستوى معيشة الافراض .

- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع اكثر يفرض على الاعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم ، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤذي الى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي الى الفشل .

[36] صالح مفتاح ، مرجع سابق . ص. 127.

ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة و المتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج و التي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي ، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف ، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة ، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين ، إذا لم يمكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفد احتياط من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا [37]، وفي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف ما يؤدي الى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف[38] .

الفرع الثالث : المجمعات النقدية :

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية ، ولهذا السبب فإنّ السلطات النقدية في كل الدول متقدمة حددّت أهدافا في هده المجمعات بالتدريج ، بداية بشكل غير معلن ثم معلن ، مثل نظام الفدرالي للاحتياط الأمريكي ابتداء من 1972،بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974 بنك إنجلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976 .

وتنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدّة سنوات على معدل نمو تابت (من 3 % الى 5 %) للنقد ، ويعتقد النقدويين بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ،

ويبين **فريدمان** ثلاث مزايا التثبيت هي:

1- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.

2- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى .

3- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك ، وترتكز هذه النظرة لاستعمال مجمعات نقدية على المبررات التالية :

- إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية ، فهي التي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها .
- يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي

---

[37] وسيم ملاك ، النقود والسياسة النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان ، 2000 ص . 205 .

[38] قدي عبد المجيد ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2003 ص .75.

يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة ، كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإنه يبقى الإشكال مطروحا ، ماهي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد ، وهل يلجأ الى المجمع النقدي الضيق M 1 أو M 2 أو المجمع النقدي الاوسع M 3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة .

وهناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد و بيّنت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لان المجمع النقدي M 2 الذي يضمّ M1 وتوظيفات في حسابات على الدفاتر يؤثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسيبات على الدفاتر لدى البنوك ، كما أن المجمع النقدي M 1 يتأثر هو الأخير بالابتكارات المالية عندما يكون يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة ، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة الى اشكال أخرى تخرج عن المجمع M1 لكونه يدر مردودية أفضل ، أمّا المجمع الموسع فانه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية ، لكنّه قد لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات الى شهادات الإيداع نتيجة تنبؤات حول معدل الفائدة.

وكخلاصة فإنه يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجدب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا .

إن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالبا من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية ، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الامريكية ، بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في المانيا ، معدّل الفائدة ومجموع القروض للاقتصاد في بلجيكا ، الكتلة النقدية في الأراضي المنخفضة وفرنسا .

كما يمكن أن نسجل بأنّ بعض البلدان تستعمل وتراقب بالموازاة هدف " القرض الداخلي " مع جمع المصدرين الداخليين لخلق النقود (الخزينة وقروض للاقتصاد) ، هذا الهدف يكون مهما خاصة للبلدان التي لها عجز في مدفعاتها الخارجية وترغب في إمكانية تحسين عملتها بمعدل على التأثيرات الخارجية[39].

[39] صالح مفتاح ، مرجع سابق ص . 129 .

المطلب الثالث: أهداف نهائية

الفرع الأول : استقرار المستوى العام للأسعار

تسعى السياسة النقدية عادة الى التحكم كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي ، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة الدول المختلفة مما تعانيه من تضخم[40].

إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم و استقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والاسعار ، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقديين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيرا ، إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا ، ولهذا يعتقد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة، ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار لأن التضخم لو يظهر اقتصاد المقايضة بالإضافة الى أسباب أخرى غير نقدية مثل :

- الاحتكارات في ميدان الاعمال ، والاتحادات العالمية
- زيادة الضرائب والقواعد التنظيمية الحكومية تولد اثار تضخمية ، وخاصة إذا كانت سببا في انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي ، كما أنّ القواعد التنظيمية إذا أدّت الى زيادة نفقات الإنتاج أو تدعيم الاحتكارات فإنها تخفض أيضا الناتج المتوقع للاقتصاد .
- عجز الموازنة إثر التوقعات الخاطئة و التضخم المستورد الناتج من التجارة الدولية وتغييرات أسعار الصرف و دور الحكومات في الرقابة على الأسعار وانتشار عوامل المضاربة في الاقتصاديات التي تعاني من التضخم الى غير ذلك من الأسباب العديدة ، كل هذه الأسباب بالنسبة للنقديين تزيد من حدة التضخم ولكنها ليست السبب الرئيسي له و إنما هو زيادة معدل النمو النقدي ، لكون أنّ الصدمات غير النقدية لا تستطيع ان تغير معدل التضخم بشكل دائم إذا لم تكن صدمات متتالية ومستمرة أو تكون عاملا محفزا ومدعما للسلطات النقدية لترفع باستمرار معدل نمو العرض النقدي[41].

---

[40] درا وسيم سعود ،مرجع سابق ص . 237

[41] صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 136 .

الفرع الثاني : العمالة الكاملة :

يعرف الاقتصاديون العمالة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل ، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية الظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، و نجد في الاقتصاد الأمريكي مثلا أن مرحلة العمالة الكاملة تتحقق عندما تصل نسبة العمالة الى 94% أو 95% من إجمالي قوة العمل ، وتتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل منصب عمل، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية ، لأنّ الوصول الى تحقيق العمالة هو الوصول الى انتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع و يطلبها ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويل الاجل ترسمه الحكومات تسعى جاهدة للوصول اليه نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر لطاقات المجمع الإنتاجية و ضياع في موارد الإنتاج ، وكلما زاد انتشارها كلّما قلّت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي ، كما لها سلبيات اجتماعية أخرى كالإحباط و الفشل لذى الافراد العاطلين عن العمل، ولمحاربة البطالة و تحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة ، فالنظرية الكلاسيكية قد عالجت ظاهرة البطالة في المجتمع الرأسمالي من خلال تخفيض الأجور النقدية ، وهذا التخفيض سوف يعمل تخفيض معدل الأجور الحقيقية ، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج ، ويزداد الطلب على الإنتاج ، ثم تعود حالة العمالة الى التوازن الاولي .

المبحث الثالث : السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية ،وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها ، نعرج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وأهدافها والية عملها ومقارنتها بالسياسة النقدية.

المطلب الأول :مفهوم السياسة المالية وأهدافها

الفرع الأول–مفهوم السياسة المالية :

يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها" استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد .وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية:

الضرائب القروض العامة الميزانية العامة النفقات العامة...الخ ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية و ضوابط الائتمان[42]"

وتعرف أيضا" على أنها مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من اجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة والتضخم بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس أثار تخفيض الضرائب والعكس[43].

ويضاف إلى هذين التعريفين تعريف آخر للسياسة المالية يرى أنها " دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كمي الحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات"[44]

وهناك من يذهب إلى أن" إن السياسة المالية هي تلك السياسات والاجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الايرادات التي .تحصل عليها من ناحية أخرى[45] من هذه التعاريف السابقة يمكن القول السياسة المالية بأنها الاجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة ، قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار.

الفرع الثاني –أهداف السياسة المالية[46]:

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها ،عن طريق مجموعة من الاجراءات والتدبير المتخذة ، نذكر أهمها في النقاط التالية1 :

---

[42]السيد عطية عبد الواحد ،دور السياسة المالية فتحقيق :التنمية الاقتصادية ،التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية ،دار النهضة العربية مصر، 1993،ص2

[43]Dominiek Salvador , Eugene diulio : **principes d'économie.** (cours et problèmes ; séries schaum). MG.graw.Hill. paris.1984 ,p96

[44] فوزي عبد المنعم ،صادق بركات عبدا لكريم يونس احمد البطريق المالية العامة و السياسة المالية، ط1 .الإسكندرية توزيع منشرات المعارف، 1969،ص33

[45]أنظر:

Philip. A. Klein, the Management of Marquet, OrientedEconomics A Comparative Perspective Wadswor the Publishingcompany, Belmont, Californie, 1973, p176.

[46]صالحي صالح ،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي :دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات ،ط1،القاهرة ،دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006،ص498-499

1–التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية : يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة ، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية و المتزايدة للمجتمع، و ذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة و أخرى بالنفقات العامة.

2–التوزيع العادل للثروات والدخل : إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع ، وذلك عن طريق مجموعة من الاجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3–تحقيق الاستقرار الاقتصادي :من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل ،حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود و الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ، ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود ،كساد ،فانتعاش ، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[47]،فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال والتخفيف منه؛ وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

4–التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

5–التوازن العام:التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي) نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة (وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة ، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة ، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض و الإعانات والإعفاءات المشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.[48]

تجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك تضارب بين أهداف السياسة المالية.

---

[47]موسى إبراهيم ،السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ، ط1، بيروت لبنان، دارا لمنهل،، 1998،ص13

[48]عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية)تحليل جزئي وكلي(،القاهرة ،مكتبة زهراء الشرق،1997ص 241-242

6-الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات ، تستخدمها من اجل تحقيق أهدافها و ذلك من خلال استعمالها للسياسات الضريبية ، النفقات العامة ، العجز لموازني لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية .وسنتناول في هذا المبحث الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني : السياسة الضريبة

تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها ، وان اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع .وسنتعرض في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الضريبية.

الفرع الأول : تعريف السياسة الضريبية :

تعبر السياسة الضريبية عن "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية وهناك تعريف آخر ينص على "أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة و تنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة و تجنب أثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [49]" مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة و متناسقة من البرامج ؛
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة ، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة

كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة؛

- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

ويقودنا الحديث على السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الضريبية.حيث يعرف النظام الضريبي على أنه" مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل [50] إلا أن هذا المفهوم يمكن اعتباره مفهوما ضيقا حيث هناك من يرى بأنه" مجموعة العناصر الأيدلوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين

---

[49]قدي عبد المجيد المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دارسة تحليلية تقييمية ،مرجع سبق ذكره،ص23

[50]سعيد عبد العزيز عثمان ،شكري رجب العشماوي النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي ، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، بدون سنة نشر، ص 13.

ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف .[51]"وانطلاقا مما سبق يمكن نذكر أهم عناصر النظام الضريبي في التالي [52]:

-أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية؛

-مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب؛

-مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية مذكرات تفسيرية.

تجد ر الإشارة إلى أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى، كما تتباين الأنظمة من الدول النامية إلى الدولة المتقدمة، و في نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى ، تبعا لتغير عدد ونوع مجموع الضرائب السائدة سيادة الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة.

الفرع الثاني : تعريف الضريبة :

تعرف الضريبة على" أنها فريضة مالية يدفعها الفرد إجباري إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية ، بصورة نهائية ، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة[53] "

تعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع المداخيل بين افراد المجتمع ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها تخدم هذه المبادئ والأسس مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية ، من بين هذه المبادئ تلك التي وضعها آدم سميت في مؤلفه" بحث عن أسباب ثروة الأمم"،الصادر سنة 1776 والذي أشار فيه إلى الشروط العامة لقيام نظام ضريبي فعال المتمثلة في قواعد العدالة اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في النفقة.

لكي تقوم الضريبة بوظائفها لابد لها من مرتكز تقوم عليها، تتمثل فيما يلي[54]:

-تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي لدولة خلال فترة زمنية محددة أخذا بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي؛

-التوليف المناسبين أدوات السياسة الضريبية خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتمييز من حيث الارتفاع والانخفاض حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه والظروف الشخصية للممولين؛

---

[51]سعيد عبد العزيز عثمان،شكريرجبالعشماوي،النظمالضريبيةمدخلتحليليوتطبيقي،مصر،مكتبة ومطبعة الإشعاع ا لفنية، بدون سنة نشر ،ص 13.

[52]يونس احمد االبطريق المرسى السيد حجازي ،ا لنظم الضريبية ، مرجع سبق ذكره ،ص23

[53]محرزي محمد عباس ،اقتصاديات الجباية و الضرائب، ط4 ،الجزائر، دار هومه، 2008،ص14

[54]بوزيدة حميد ، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) أطروحة الدكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية،2005 /2006 ص28

-التنسيق بين السياسة الضريبة والسياسات الاقتصادية بصفة عامة؛

-التقليل من المتعارضات التي تنشا بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها بحيث لايكون التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقا لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي.

تعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية ولذا فإن أهدافها مكملة لأهداف السياسة المالية ،ونورد أهمها فيمايلي[55]:

-توجيه الاستهلاك:وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها من اجل الترويج النسبي لسلع وخدمات، أو رفعها من أجل الحد من استهلاك أخرى.

- توجيه قرارات أرباب العمل :يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وتوجيه لاستقطاب الاستثمار.

- زيادة تنافس المؤسسات:يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات في ساعد على زيادة الإنتاج ، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

- تصحيح إخفاقات السوق :يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد ، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع ، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية

عن التخصيص الكفء للموارد ؛ وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الافراد نظير نشاط معين(استهلاك إنتاج).

- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصاد :وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية المعدلات الإعفاءات التخفيضات الممنوحة أنماط الاستهلاك المعتمد تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.

-إعادة توزيع الدخل :من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين :إما خيار كفاءة تخصيص الموارد و إما اختيار العدالة الضريبية.

- تمويل التدخلات العمومية:وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة لكونه تمويلا غير تضخمي.

[55]قدي عبد المجيد ، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية تقييمية ،مرجع سبق ذكره،ص172ص189

- توجيه المعطيات الاجتماعية:من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية

المطلب الثالث :النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة و تطوره ، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية. ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة النفقات العامة و أصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وعلى هذا الأساس ،فإن دراستنا للنفقات العامة تتضمن النقاط التالية:

الفرع الأول : مفهوم النفقات العامة

يمكن تعريف النفقة العامة مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[56] ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر [57]و التي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة و العنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام. ولنناقش الآن العناصر الثالث أركان النفقة (قصد التوصل إلى تحديد المفهوم) الصحيح للنفقة العامة.

1-النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع و الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كلما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أوشراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية ، أو منح الإعانات و المساعدات بأشكالها المختلفة ،يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

---

[56]علي لطفي –**المالية العامة – دراسة تحليلية** ،مرجع سابق ،ص 182

[57]أحمد جامع ،**علم المالية العامة** – الجزء الأول -دار النهضة العربية،1970.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي ، أهمها:

أ –الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة.

ب –انتشار الأفكار الديمقراطية و تخلي الدولة من عنصر القوة (عملا لسخرة و الإستلاء الجبري).

ج –محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د– تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

2– صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو تنظيمها –ركنا أساسيا لوجود النفقة ، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة و الهيئات العامة الوطنية و المؤسسات العامة ، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة ، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها و سعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة ،فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها و المصادق عليها من طرف البرلمان. أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة و أخيرا لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام ،فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام

علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق معيارين إحداهما قانوني و الثاني وظيفي[58]

أ-المعيار القانوني

فطبقا لهذا المعيار، تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام ، وتعتبر خاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، أي أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة و يعتمد على السلطات الآمرة ،في حين يهدف نشاط أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة معتمدا في ذلك على التعاقد.

ب-المعيار الوظيفي

يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفية و الاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق ، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها ، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية. ومما سبق، يتضح أنا لمعيار القانوني أوضح من الوظيفي للتمييز بين النفقات و هذا حتى لا تستبعد نفقات القطاع العام من النفقات العامة مما سبق ، يتضح أن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة.

4-الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة ، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص[59] وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:

---

[58]Maurice Duverger **: France Publique**, PUF, Paris.1971 ,pp 34- 39.

-[59]سوزي عدلي ناشد ،**الوجيزة المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية، 2000 ص33.

أ –المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

ب –إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص ، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع فيتحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة و من ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة. والواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار كثيرا من الجدل بين الاقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة من جهة وصعوبة قياس المنفعة العامة من جهة ثانيا، وقد أشار كتاب المالية العامة إلى أكثر من معيار للتفرقة بينهما الحاجة العامة و الحاجة الخاصة(من هذه المعايير)[60]

ب–1 – من حيث التعريف :وقد أشرنا سابقا إلى تعريف كل منهما.

ب–2– **من حيث جهة تولي عملية الإشباع** :تتولى الدولة إشباع الحاجات العامة أما الذي يتولى إشباع الحاجات الخاصة هو الفرد نفسه.

ب–3– **من جهة الإنفاق** :تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة كالإنفاق على التعليم، الصحة...الخ .و يقوم الفرد بالإنفاق على تلبية حاجاته الخاصة معتمدا في ذلك على حجم دخله.

ب–4– **من حجم الاستهلاك** :في الحاجات العامة ، يقوم الأفراد بالانتفاع بها كل حسب حاجته ،أما الحاجات الخاصة ينتفع منها الفرد بقدر ما يدفع من ثمن وسائل الحصول عليها.

2–الفرع الثاني : أنواع النفقات العامة(تقسيماتها):

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالي ،اتسع نطاق الإنفاق العام ، و تعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها ،وتنوعت وتعددت بالتالي صور الإنفاق العام ، وكان طبيعيا أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقا لمعايير و أسس معينة و تبعا للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و هذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات. ونحاول أن نعرض في هذه النقطة تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

–حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).

–حسب معيار التكرار و الدورية(نفقات عادية و نفقات غير عادية).

–التصنيف الوظيفي(حسب وظائف الدولة).

---

[60]طارق الحاج **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان 1999 ،ص25 ص 26

1-النفقات الحقيقية

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

2-النفقات التحويلية

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه[61] أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى ، أي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني. تنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة) نقدية (ونفقات تحويلية غير مباشرة سلفة ،أو خدمة بالمجان) ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية للأفراد في حين أن التحويلات غير المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد[62] تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع[63]:

أ –اقتصادية :مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

ب–اجتماعية :مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

ج–مالية :مثل أقساط فوائد الدين العام.

3-النفقات العادية و النفقات غير العادية

إن تطور دور الدولة عبر التاريخ باتجاه المزيد من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة من حيث الحجم والنوع وهذا أدى إلى زيادة الإيرادات العامة ومع ازدياد النفقات العامة ، لم تعد الضرائب كافية لتغطيتها، خاصة إذا كانت هذه النفقات تستعمل لمواجهة مجالات استثنائية كالأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية..الخ. ولهذا أصبح الفكر المالي يهتم بالحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الاقتراض وإلى الإصدار النقدي وقد وجد فيها مورد غير عادي ، ولا يقتصر فيها على الضرائب. مما سبق يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية و غير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية

---

[61]رفعت المحجوب ،**المالية العامة** ،مكتبة النهضة العربية، 1992 ص.

[62]علي لطفي ،**المالية العامة**، مرجع سابق ،ص19.

[63]عاطف صدقي ومحمد الرزاز، **المالية العامة** ،القاهرة، 1995 ،ص57.

النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية) القروض والإصدار النقدي .(وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية و غير العادية هي:[64]

أ–الانتظام والدورية :فإذا كانت دورية و منتظمة فتعتبر عادية مثلا لأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا تمويلا لحروب ومواجهة الكوارث.

ب –طول فترة الإنفاق :فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

ج–عيار توليد الدخل :فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية ،مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أنا القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدة هو للقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية ،أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا ، فتعتبر نفقات غير عادية.

د –معيار الإنتاجية

فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية ، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثلا لنفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.

و–معيار المساهمة في تكوين رأسمال عيني

تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كالتي تلزم تسيير المرافق العامة و تسمى بالجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية. أما إذا كانت تساهم في تكون رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية[65].

4–التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة و فقا للوظائف التي تؤديها الدولة ،وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا التصنيف يعدّ أحدث التقسيمات للنفقات العامة ،وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية كما انتشر إلى بقية دول العالم ، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم ، و يمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها

---

[64]A. Wogner**: traité de science des finances**,(sans date) , Paris PP191-192

[65]**علي لطفي ،أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة ،ص 25**

الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية فيشكل مصالح تابعة للدولة. والوظائف الأساسية للدولة هي :الوظيفة الإدارية ،الوظيفة الاجتماعية و الوظيفة الاقتصادية ، و بذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي[66].

5-النفقات الإدارية للدولة

تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين أجور العمال و معاشاتهم ، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة ،والدفاع ، الأمن ، العدالة و التمثيل الدبلوماسي.

6-النفقات الاجتماعية للدولة

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة ، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد ، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

7-النفقات الاقتصادية للدولة

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة ، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل و المواصلات ،الري ،الكهرباء...الخ. ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه ،كما يمكّن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

ولتسهيل عملية التقسيم يمكن إرجاع الاتفاق العام إلى نوعين رئيسين هما الإنفاق العام على الخدمات والنفقات العامة التحويلية ، بحيث تندرج تحت كل نوع من النوعين أنواع أخرى فرعية.

المبحث الرابع : الجباية البترولية

تتميز الصناعة البترولية عن غيرها بضخامة رأسمالها ، ومعدل المخاطرة المرتفع فيها ، فكان لابد من أن تأخذ الحكومات هذه العناصر بعين الاعتبار ،وتضع نظاما جبائيا يتماشى وظروف عمل الشركات البترولية التي هي في حاجة إلى تكوين رأس مال يسمح لها بإعادة الاستثمار دف اكتشاف احتياطات أخرى تعوض تلك التي

[66]السيد عبد المولى -المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 ،ص78 -80

استهلكت . كما أن المحروقات باعتبارها المورد الأساسي للطاقة فإن أي ارتفاع في ضرائب القطاع البترولي سيؤدي إلى ارتفاع عام في تكاليف القطاعات الأخرى، لذلك نجد أن الأنظمة الجباية البترولية تختلف من دولة إلى أخر حسب السياسة الطاقوية المنتهجة في تلك الدول ، فنجد أن الدول المنتجة والتي عادة ما تكون دولا سائرة في طريق النمو ،تعمل من أجل الحصول على مداخيل ضخمة من جبايتها البترولية من خلال جذب اكبر عدد من الشركات الاستثمارية ، غير أنه في السنوات الأخيرة اصطدم هذا الهدف بفكرة التنمية المستدامة والتي يتمحور جوهرها حول تحقيق التوازن بين تلبية متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية من المورد الطبيعي . ومما سبق ذكره جاء هذا الفصل في مبحثه الأول ليمدنا بمدخل عام حول الجباية البترولية من خلال معرفة خصائصها ومكونا، أم المبحث الثاني فيتمحور حول التنمية المستدامة وأبعادها.

المطلب الأول :مدخـل عام للجبـاية البترولية

تختلف مساهمة أنواع الجباية، سواءً كانت عادية أو بترولية، من دولةٍ إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية للتسيير ميزانيا، نجد الدول النامية والتي تزخر بالثروات البترولية، تعتمد بشكلٍ كبير على الجباية البترولية في التمويل ميزانيا .

تعريف الجبـاية البترولية:

عرفت الجباية مع تطور العصور باشتمال الضرائب بكل أنواعها والرسوم وكل الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بفرض نظام جبائي معين تطبقه لضمان الإيرادات بصفة مستمرة .كما عرفت الجباية على ‘‘ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل[67].

تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها ‘‘ومنه يمكننا استنتاج تعريف الجباية البترولية بأا : عبارة عن الضرائب التي تُدفع للدولة المالكة للأرض من اجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية (البحث والإنتاج) تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها ، فالدول المنتجة بكميات معتبرة (مثلا أعضاء منظمة الأوبك) يسعون إلى زيادة مداخيلهم من الجباية نظرا لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتهم وتعتمد ميزانياتهم

عليها ، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتسعى إلى جذب الشركات البترولية الكبرى من اجل زيادة كميات إنتاجها من خلال فرض إيجارات ومعدلات إتاوة منخفضة . المطلب الثاني : الخصائص العامة للجباية البترولية إن أهم ما يميز

[67]غازي عنابة، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998 ،ص72

الجباية البترولية في مختلف الدول هو تعدد الضرائب في الدول المنتجة، والتي غالباً ما تكون دولاً سائرة في طريق النمو كدول منظمة الأوبك من جهة، ومن جهةٍ أخرى نجد الدول المستهلكة، كدول أوروبا الغربية، تفرض ضرائب منخفضة وقليلة؛ دف تشجيع البحث والاستغلال في البترولي.

وسنتطرق إلى خصائص الجباية البترولية في دول منظمة الأوبك كون هذه الأخيرة تضم اكبر عدد من الدول المنتجة وتمثل هذه المنظمة أكثر من 40%من الإنتاج العالمي ،وخصائص الجباية لدى الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج .

1-الجباية البترولية في الدول المنظمّة في منظمة الأوبك (OPEC):

تعتبر الجباية البترولية، عند ، المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد على جبايةٍ خاصة معظم دول أعضاء منظمة الأوبك (OPEC)[68]تسمح لها من الاستفادة من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية، خاصة وأا نافذة (زائلة) .فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب، بنسبٍ تكاد تكون منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة والتي تستفيد منها الشركات البترولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط، تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفعها إلى توحيد الصفوف وتأسيس منظمة الأوبك سنة 1960.وبعد الأحداث التي شهدا السوق النفطية، وتحولها من سوقٍ احتكارية، بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية، إلى سوقٍ ة والدول المستهلكة، زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، مُتكونة من الدول المنتج وتمكنت من رفع الأسعار البترولية، مما ترتب عنه تشكيل جبايةٍ بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، خاصة بالدول الأعضاء في المنظمة.

2-جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج:

على العموم، نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوروبا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين، والإكوادور...، إلى جانب بعض دول إفريقيا، كالسنغال وموريتانيا...، دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى، كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .وعلى الرغم من قدرا الإنتاجية العالية، فإن لهذه الدول نظامٌ جبائي خاصٌّ ا، يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها، بفرض إيجاراتٍ منخفضة، ومعدلات إتاوة منخفضة، مقارنة بالدول المنتجة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الضريبة على الدخل.

[68] OPEC : Organisation of the Petroleum Exporting Countries منظمة الدول المصدرة للبترول

وتتميز الجباية البترولية في الدول المستهلكة والضعيفة الإنتاج بخصوصياتٍ تختلف عن جباية الدول المنتجة، فنجدها تسعى إلى جلب الاستثمارات البترولية إليها، دون الاعتماد على مداخيلها في تمويل ميزانيا، عكس الدول المنتجة التي تسعى من خلال جبايتها الاعتماد عليها أكثر في التمويل[69].

المطلب الثاني :المكونات الرئيسية للجباية البترولية

الفرع الأول : الضرائب المفروضة في مرحلة البحث:

في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات؛ من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها. ونميز في هذه المرحلة ضريبتين:

1–ضريبة حق الدخول (BONUS CASH) :يمُنح التسريح بالبحث بعد مناقصة لمستفيد هو الذي يعطي أكبر BONUS CASH"،"وتقدر قيمة هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلّفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق للدخول.

2–ضريبة حق الإيجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب التسريح، بحسب المساحة التي استفاد منها. وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى، ونجد ثلاث طرق للدفع :الدفع الوحيد، أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة، عند استلام المستفيد لتسريح البحث؛ الدفع حسب المساحة المستغلة سنوياً؛ الدفع حسب المساحة، لكن . لفتراتٍ مختلفة.

الفرع الثاني :الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:

ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية :ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعاتٍ:

1– ضريبة حق الدخول في الإنتاج: موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح. وتحديدية بوضع سقفٍ . الضري للإنتاج اليومي .

[69]شرقي جوهرة ، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر3، 2002-2003 ، ص ص 12 -15

2– حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يُدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يُدفع ا في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسِّر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية. والإيجار يكون سنوياً، إما أن يكون ثابتاً طول مرحلة الاستغلال، أو متزايداً بحسب سقف الإنتاج السنوي ،كما أن قيمة الإيجار 2السنوي تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.[70]

3–الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طردياً معه؛ كون ضريبة على رقم الأعمال، ومستقلة عن وتدفع الإتاوة بصفةٍ كل . نقدية أو مفهومٍ للربح، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال عينية، بحسب رغبة الحكومات، وإذا لم تحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالباً ما تكون نقداً

معدلاتٍ ويختلف معدل الإتاوة من مختلفة لكل نوعٍ من المحروقات، دولةٍ إلى أخرى؛ فبعض الدول تطبق وهناك من تأخذ بمعدلٍ تصاعدي، بحسب كمية الإنتاج المستخرجة يومياً، ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط ليبيا بالشركات الفرنسية عام 1965 ،وكان كما يلي% 5.12 : لكمية تصل إلى 000.400 برميل/ يوم؛ يوم؛/ برميل 550.000 إلى 400.000 من% 14 % 15 1 أكثر من 000.550 برميل/ يوم.

المطلب الثالث : الرسوم الجمركية

الفرع الأول: مفهوم الرسوم الجمركية.

هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (الصادرات)، و الغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، و يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية[71].

كما تعرف الرسوم الجمركية على انها ليست إلا ضريبة لا ترتكز في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الجمارك و التاجر، و إنما تحددها القوانين التي تفرضها، و بالتالي فإنّها يمكن أن تفرض على الواردات، كما أنها يمكن أن تفرض على الصادرات، و في العادة أن مثل هذه الضرائب يمكن ان تفرض على الواردات إلا أنّها يمكن أن تفرض على الصادرات في أحوال معينة لتحقيق بعض الأغراض، أو من أجل تحقيق إيرادات مالية للدولة[72].

---

[70]شرقي جوهرة ، نفس المرجع ، ص 16

-[71]زينب حسين عوض ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر، 2003 ص ، 297.

-[72]عبد الباسط وفا ، النظم الجمركية، دار النهضة العربية ، مصر ، 2000 ،ص 20.

الفرع الثاني: أنواع الرسوم الجمركية

هناك أنواع متعددة من التعريفات حيث يجري تقسيم الرسوم الجمركية إلى :

1: **من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي:** نميز بين عدة أنواع:

أ–الرسوم القيمة: وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة، وهذا لا يعني أن مثل هذه النسبة ستكون واحدة و تطبق كافة السلع المستوردة بالضرورة فيتم تخفيض الرسم الجمركي مثلا على السلع الضرورية أي أنها قد تعفى من الرسم استنادا لأهميتها في الاستهلاك وبالذات الضرورة منه، ويتم بالمقابل رفع الرسم على السلع الكمالية التي ترتبط بالفئات المرتفعة الدخل، وهو ما يساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الأقل دخلا .

ب–الرسوم النوعية:

تفرض هذه الضريبة تبعا لنوع السلعة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع تصنيف للسلع التي يتم استيرادها ووضع درجات لكل صنف من هذه الأصناف و على أساسها يتم تحديد الرسم الذي ينبغي دفعه مقابل استيراد هذه السلع. ومن أبرز عيوب هذه الضريبة هي صعوبة تحديد الأصناف المختلفة من السلع ودرجاتها، و بالتالي الآثار التي تنجم عن استيرادها على الاقتصاد عموما وعلى النشاطات الإنتاجية خصوصا، كما أنه ينبغي أن يتم ملاحظة و متابعة التغيرات التي تطرأ على قيام هذه الأصناف المختلفة، و درجاتها، و بالتالي ضرورة تغير الضرائب الجمركية المحددة عليها، كما أن بعض السلع من الصعب تقدير قيمتها لأنها تخضع للحكم والتقدير الشخصي و مثال ذلك بعض السلع كالتحف النادرة.[73]

ج–الرسوم الاسمية: و هي الرسوم التي تفرض على السلعة بشكل يمكن أن يؤدي معه ضمان استقرار أسعارها في السوق المحلية حيث يتم اللجوء إلى رفع هذه الضريبة عندما تنخفض الأسعار ، في حين يجري خفض الضريبة عندما ترتفع الأسعار التي يتم استيراد السلعة من الخارج، وهذا يؤدي إلى تحقيق ثبات و استقرار أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية[74].

د–الرسوم المركبة: تتضمن الرسوم الجمركية رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي[75]

- 1[73]حسن خلف فليح ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر ، الطبعة الأولي ، عمان ، 2004 ص ، 132- 134.

-[74]نفس المرجع ال سابق ، ص ص 136- 137

-[75]زينب حسين عوض ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ص ، 286.

2- من حيث الهدف: نميز بين عدة أنواع من الرسوم :

أ-رسوم حمائية: عندما يراد من فرضها على السلع الأجنبية المستوردة رفع سعرها في السوق المحلية و بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل إقبال المستهلكين على اقتنائها من أجل حماية السلع المنتجة محليا بغية الإنتاج المحلي و خاصة في بدايات تطوره من أجل حماية الصناعة الناشئة بالذات.

ب-رسوم مانعة: و تتحقق في الحالات التي يتم فيها فرض الضريبة بسعر مرتفع جدا و بالشكل الذي يؤدي إلى عدم استردا سلعة لأن سعرها في السوق المحلية يصبح بعد فرض الضريبة مرتفعا بحيث لا يمكن أن يشتريها أحد.

وفي الواقع تمثل عملية منع استيراد السلعة من الخارج[76]

ج-رسوم إيراديه: و هي الضرائب التي يكون الغرض من فرضها الحصول على دخل للدولة أي إيراد لميزانيتها، ويفترض أن يتم فرضها بسعر مرتفع على السلع الكمالية أو على السلع التي يعم استهلاكها بين أفراد المجتمع و حتى يمكن أن تحقق إيرادا مهما للدولة.

3-من حيث حرية الدولة في فرضها: نميز بين:

أ-الرسوم المستقلة و : التي تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية.

ب-الرسوم الاتفاقية و : التي تفرض بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى.

الفرع الثالث: طريقة تقدير معدلات الرسوم الجمركية:

تعتبر مشكلة تحديد قيمة السلع تمهيدا لربط الرسم الجمركي المفروض عليها من المشاكل الرئيسية التي تلقي بضلالها على معظم الأنظمة الجمركية في العالم، وهي تعد من أهم خطوات تطبيق أحكام القانون الجمركي الذي يعتمد على أسلوب التعريف ة القيمة، إذ ينبغي في هذه الحالة أن تكون قواعد و طرق تقدير القيمة واضحة وعادلة و مبنية على أسس موضوعية.

أما الضريبة النوعية فإنها تفرض بمبلغ قطعي على كل وحدة من وحدات السلعة بصرف النظر عن قيمتها مما يعني أن ربط الرسم لا يعتمد على القيمة وانّما على أسس أخرى (قد تكون وزنا أو عددا أو حجما....) .و ينبغي التفرقة بين مفهومين لقيمة السلعة ، هما القيمة الجمركية والقيمة الاقتصادية، فالقيمة الاقتصادية تتمثل في

[76]-حسن خلف فليح ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ص ، 139 - 140.

قيمة أو ثمن السلعة الذي يتحدد بناءا على التقاء قوى العرض والطلب في سوق منافسة حرة أما القيمة الجمركية للسلعة فقد تختلف بعض الشيء عن ذلك المفهوم[77].

فقد يتم تحديد معدل الرسوم الجمركية على أساس السعر السائد في بلد التصدير يوم التعاقد، فالسعر الذي يجب أن يعتمد عليه في تحديد القيمة الجمركية لي س سعر السلعة عند التصدير أو الوصول، بل سعرها عند التعاقد، نظرا لأن البضاعة تصبح ملكا للمستورد منذ هذا التاريخ.

و يعاب على هذه الطريقة احتمال مرور وقت طويل بين تاريخ التعاقد وتاريخ الوصول، مما يجعلها تخضع لمعاملة ضريبية قد تكون قاسية أحيانا و ذلك إذا اتجهت معدلات هذه السلعة إلى الانخفاض بعد تاريخ التعاقد .كما يمكن تحديد معدل الرسم الجمركي على أساسي السعر السائد في بلد التصدير يوم التصدير ،فوفقا لهذا الأسلوب فإن سعر السلعة الذي ينبغي أن يتخذ تحديد القيمة للأغراض الجمركية هو السعر السائد في الشراء يوم تصدير السلعة ويعاب على هذه الطريقة انّها تفترض قيام المستورد بسداد الرسم بمجرد وصول السلعة.

كما يمكن لطريقة تحديد القيمة على أساس السعر السائد في بلد التصدير يوم الوصول من تحديد سعر السلعة الذي ينبغي أن يتخذ أساسا في تحديد القيمة للأغراض الجمركية بالسعر السائد في بلد الشراء يوم وصول السلعة إلى الميناء.

ويعاب على هذه الطريقة صعوبة الإحاطة بالأسعار السائدة في بلد التصدير مما ينبغي معه إنجاز جهاز فني كبير للتحقق من المستوى السائد للأسعار.

بالإضافة إلى ذلك يمكن الاعتماد على طريقة متوسط السعر السائد للسلعة خلال فترة معينة حيث يرى أنصار هذا الأسلوب أن سعر السلعة الذي ينبغي أن يتخذ أساسا في تحديد القيمة للأغراض الجمركية لا يتحدد بسعر واحد، و إنما على أساس متوسط أسعارها السائدة سواء في بلدا لتصدي أو ر أي مكان آخر من العالم خلال فترة معينة قد تكون أسبوعا أو أسبوعين أو شهر أو شهرين وذلك حسب طبيعة السلعة

-[77]عبد الباسط وفا ، النظم الجمركية ، مرجع سابق ص ، 111 – 115.

الفصل الثاني

الادبيات التطبيقية (الدّراسات السابقة)

الفصل الثاني: الادبيات التطبيقية (الدّراسات السابقة)

في هذا الفصل تطرقنا إلى بعض الدراسات التي تطرقت إل موضوعنا المتعلق بالسياسة النقدية والمالية و فيما يلي سنستعرض هاته الدراسات :

1- الدراسة الأولى :

وتتعلق بالمذكرة :السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) التي هي عبارة عن رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد فرع :نقود وبنوك ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر -3- سنة 2010-2011 بإشراف الأستاذة الدّكتورة صديقي مليكة حيث تدور إشكالية البحث حول مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009) والتي فصل فيها الإطار النظري للسياسة النقدية ,ودور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي, كما تطرق إلى تطور السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال فترة الدراسة.

2-الدراسة الثانية :

وتتعلق بالمذكّرة التي تحمل عنوان :فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 -2014 تناولت هذه الدارسة موضوع فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)،و من هذا المنطلق تمت صياغة الإشكالية التالية :هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة في 2014 فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي؟

الجزائر خلال الفترة (2000-2014) الذي أعطى شهدت السياسة النقدية تطوراتها، خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض90)للسلطة النقدية الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية ، ومن ثم أضحت السياسة النقدية تمارس دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي تلاءم والظروف الاقتصادية السائدة ، وذلك باعتمادها على الأدوات المباشرة وغير المباشرة ،والتي يقوم بنك الجزائر بعملية الرقابة والإشراف عليها ، من أجل ضمان انتقال أثر السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في:

—استقرار الأسعار و محاربة التضخم؛

—تحقيق النمو الاقتصادي؛

—تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛

—مكافحة البطالة.

وقد توصلت هذه الدارسة إلى أن بنك الجزائر يعتمد على الأدوات النقدية الغير مباشرة ، مركزا في ذلك على أداة الاحتياطي الإجباري إلى جانب الأدوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع ، الأمر الذي جعله

يتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي ، وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي، باستثناء سنتي 2008-2009 لم تكن أدوات السياسة النقدية فعالة بحيث ارتفعت معدلات التضخم عن المعدل المتوقع نظرا لارتفاعه على المستوى العالمي .

3-الدراسة الثالثة :

و تتعلق بالمذكّرة : السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) دراسة السببية بين المتغيرات :التضخم ,سعر الصرف ,وسعر الفائدة في الجزائر للفترة (1990-2003) عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,فرع :الاقتصاد كمي, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر 2004-2005 بإشراف الأستاذ الدكتور تو مي صالح. بحيث تدور إشكالية البحث في معرفة طبيعة العلاقة السببية بين التضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف خلال فترة تحرير الأسعار ,تطرق إلى شرح بعض المفاهيم الأساسية حول التضخم ,أسعار الصرف وأسعار الفائدة نظريا ,وعمليا دراسة تطور التضخم ,أسعار الصرف ,وأسعار الفائدة في الجزائر ,كما حاول دراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات السابقة التي قامت بتناول مواضيع السياسة النقدية ومتغيراتها ولكنها لم تتطرق لدراسة واختبار العلاقة السببية بين مجموعة من أهم المتغيرات للسياسة النقدية متطرق إليها من خلال دراستنا و المتمثلة في :سعر الصرف الإسمي والحقيقي وسعر الصرف الإسمي الفعلي والإسمي الحقيقي,و معدل الفائدة الحقيقي والعرض النقدي ومعدل التضخم.

4-الدراسة الرابعة

و تتعلق المذكّرة : دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة :بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2014،تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء لموضوع العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2014 لذلك تمت صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي :ماهي طبيعة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2014 وتهدف الدراسة لإبراز أهمية السياسة النقدية في تحقيق

الأهداف الاقتصادية ,باعتبارها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية الكلية ,ووضع السياسة النقدية في الجزائر بالإضافة إلى توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات التالية :

معدلات تضخم ومعدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الاسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والكتلة النقدية ونسبة القروض الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي , باستخدام اختبار غرانجر.

الفصل الثالث

الجباية البترولية وأثارها على السياسة المالية في الجزائر

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ 2/3 من موارد الميزانية للدولة .

وفي هذا الفصل سنستعرض واقع قطاع المحروقات في الجزائر و أثر الجباية البترولية على الميزانية

المبحث الأول : التطوّر التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

يعود اكتشاف البترول بالجزائر الى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أنّ شخصا في الصحراء حفر بئرا ، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلف اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، ممّا اضطرّ الشخص الى المغادرة، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكب ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.[78]وبهذا سنة 1956 هي السّنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر.

المطلب الأول : البدايات الأولى لقطاع المحروقات في الجزائر .

بالرّغم من استقلال الجزائر سنة 1962، إلاّ أنّها بقيت في تبعية اقتصادية خارجية الى فرنسا ، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية ، نعني بذلك أنّ الحقول البترولية كانت مشغّلة من طرف الشركات الأجنبية، حيث كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

لكن بعد الاستقلال أوّل ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل و تسويق المحروقات "سوناطراك في 1963/12/31 ، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات.

أمّا سنة 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية، إضافة الى تأميم القطاعات الأخرى، ممّا أعطى دفعا قويّا لتأميم قطاع المحروقات، خاصة بانضمامها في 1968/06/22 الى منظّمة الأقطار المصدّرة للبترول، وفي 24 فبراير 1971 ، تمّ الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل " هواري بومدين " [79].

المطلب الثاني : تطوّر قطاع المحروقات في فترة 1971-2004:

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطّط الرباعي (1970-1973) حيث تميّزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز . امّا سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية ممّا دفع بالأوبك الى تخفيض تدريجي

---

[78] مذكرة ليسانس تحدّيات سوناطراك في السوق النفطية ، اعداد محمد نسرين ، تحت اشراف بن شعيب،2004-2005 ، ص 38، نقلا عن مذكّرة نصر الدين شتوي " أثر تغييرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني" 2011-2012.

[79] نصر الدين شتوي، ياسين يعقوب مذكّرة ليسانس " أثر تغييرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني من 1990 الى 2011 " جامعة ورقلة 2011-2012 ص 15 .

لإنتاجها البترولي، والذي أدّى الى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أنّ هذه الفترة تميّزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار . الشيء الذي أدّى الى الحصول على إيرادات و فوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، و هذا ما أكسب هذا القطاع أهمّية كبرى في تجديد استراتيجية التنمية في الجزائر ، أمّا فترة 1986 -1989 فقد شهدت أحدث اقتصادية صعبة ، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد.

أمّا في سنة 1991 ، فقد ميّز قطاع المحروقات إدخال عدّة تعديلات على قانون الاستغلال و إنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات نلخّصها في النقاط التالية :

- تسهيلات فيما يخصّ عقود تقاسم الإنتاج partage de production .
- تشجيع التنقيب .
- توسيع ميدان تدخّل الاستثمارات الأجنبية .
- تسهيلات فيما يخصّ منهجية إبرام العقود .

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين الى اليوم من سنة 2012 تكثيف نشاطات قطاع المحروقات وذلك في مختلف الميادين (البحث ،التنقيب، انتقال المحروقات) الى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات و إنجاز المشاريع ، الى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار ممّا مكّنَ من تسديد وتخفيض المديونية [80].

المطلب الثالث: تطوّر قطاع المحروقات فترة 2005-2012 :

عرف قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة (2005-2012) تحسّنا ملحوظا من حيث الفعّالية، حيث سجّلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 الى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاع مستمر حيث ساهم في هذا الارتفاع أسباب اقتصادية و جيوسياسية ومضاربة يمكن تجزئتها الى مرحلتين الأولى من 2005-2007 و الثانية من 2008 -2011 وخلال الطلب العالمي رحلة الأولى تسبّبت في ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة ارتفع على النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 برميل يوميا سنة 2008 وقد انعكست هذه الفواض اجابيا على المؤشرات حيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97 % من اجمالي صادراتها، فبالإضافة الى ارتفاع سعر النفط الجزائري خليط الصحراء Saharann.bالذي يعتبر ثاني اغلى نفط سلّة الأوبك اين انتقل سعر النفط الجزائري من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 الى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007 ارتفعت كذلك من رفع حصّتها من صادرات الخام وكنتيجة لهذا الارتفاع سجّلت مختلف الموازين فوائض قياسية ، حيث بلغ رصيد

[80] WWW.ENTV.DZ

الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار سنة 2007 تمّت الأرصدة الخارجية الجاري بنسبة تفوق 60% خلال الفترة 2005-2007 الى جانب تعاظم احتياطات الصرف التي انتقلت من 70.9 مليار دولار نهاية 2006 و 4000 مليار دولار نهاية 2008-2009 الى التوالي كما سجّلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطوّر التاريخي لصندوق ضبط الموارد التي تجاوزت 30000 مليار دينار سنة 2008.

ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعظيم فوائض العملة الصعبة ، هذا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات لعدم الاقتصاد الوطني ، كذلك تمّ اعتماد سياسة توسيعية في الانفاق شملت مجالات عديدة من اهمّ هذه الإجراءات التي تبنتها الحكومة ما يلي :

- إعادة النّظر في قانون المحروقات من خلال القانون 07/05 المتعلّق بالمحروقات الذي اعيد تعديله بأمر رئاسي سنة 2006 بحيث وافق البرلمان على قانون جزائري يعزّز سيطرة شركة سوناطراك على عقود الطاقة والذي بموجبه تحتفظ الشركة الحكومية بنسبة لا تقلّ من 51 % من حصّة التنقيب والتشغيل والتكرير مقابل حصص الشركات الأجنبية .
- تخفيض الجزائر من حجم مديونيتها الخارجية التي شكّلت عبئ كبير على الاقتصاد الوطني بحيث تمّ تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة وبعده الخطوة خفضت الجزائر من اجمالي ديونها الخارجية المتوسّطة والطويلة التي تراجعت الى 5 مليار دولار سنة 2007 من الناتج الداخلي الخام مقابل 25.2 سنة 2010 الى جانب ذلك ابرمت الحكومة ، اتفاقات أخرى مع نادي لندن 2006 لتسديد ما قيمته 800 مليار دولار تجاه البنوك الخاصة.
- رفع السعر المرجعي من 19 الى 37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع الى ما يقارب 13% موزع بـ 345.2 مليار دينار للنفقات بالنسبة الميزانية للتمويل ، بلغت الزيادة 190 مليار دينار .

كما تمّ تبني سياسة تجلّت في مظاهر عديدة ابرزها :

- توفير فرص عمل جديدة في الوظيف العمومي .
- تغطية نفقات زادة الأجور.

المبحث الثاني : مؤشّرات الاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الأول : مؤشّر الصادرات :

بعد بروز نتائج سيّئة لبعض السياسات التي كانت منتجة في بعض الدول النامية خلال حقبة الثمانيات والتسعينات، ويتعلّق الامر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدّت الى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعفا لقدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية ، لأجل هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل [81]

حيث تعدّ تنمية الصادرات احد ركائزها الأساسية، والجزائر كبقية الدول النامية تحاول تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز تصبّ جلّها في تحفيز المؤسّسات الوطنية نحو اختراق الأسواق الدولية حيث نستعرض فيما يلي هيكل حوافز التصدير و مشاكل التصدير في الجزائر .

الفرع 1 : هيكل حوافز التصدير في الجزائر :إنّ الجزائر بحم أنّها من الدول المصدّرة للنفط تتأثر بتقلّبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيل البلد ، وانفجار مشكلة المديونة مع بداية التسعينات، وبالتالي تعطّل حركية الاقتصاد الوطني ككل لأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانيات ، برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في آفاق 2000 الى 2 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسّسات الصغيرة و المتوسّطة خصوصا

والمؤسّسات الوطنية ككل ، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصبّ جلّها في بناء اقتصاد خارج النمط .

1- سياسة سعر الصرف : قامت السلطات الاقتصادية، العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في ابريل 1994 ممّا يؤدّي الى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة لتّصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

2- تأمين و ضمان الصادرات : فبعد ما كانت تتمعّن طريق شركات تأمين غير مخصّصة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة . تمّ إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره ، (CAGEX) الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان

[81] وصاف سعيدي، مقالة " تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحدّيات " جامعة ورقلة ص 1

الصادرات حيث يتمّ بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدّرة من الأخطار التجارية وغير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية ، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة .

3- تمويل الصادرات ويتمّ من خلال :

- تقديم قروض للمؤسّسات الراغبة في التّصدير سواء لاستيراد المواد الاوّلية الداخلة في المنتجات المعدّة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستويا لبنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدّرين .

- تمّ إنشاء الصندوق الخاص بتنميّة الصادرات بمقتضى قانون المالية لسنة (1996) ، (FSPE).

الفرع 2: مشاكل التّصدير في الجزائر :

إنّ التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثّلها لصّادرات خارج المحروقات بالنّسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا الى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التّبادل الخارجي للجزائر إعاقتها له.

فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التّي ميّزت هذا القطاع ، رغم حيويّته في اقتصاديات كل بلد ، أدّى الى الاعتقاد بأنّ الفشل قدر محتوم تمّ الاستسلام له ، هذا ما ظهر من خلال سلوك و تصرّفات الأعوان الاقتصاديين ، ممّا أدّى بالاقتصاد الجزائري الى تسجيل نتائج ضعيفة جدّا في مجال التّصدير.[82]

1-المشاكل على المستوى الجزئي : و تتمثّل مشاكل التصّدير في الجزائر على المستوى الجزئي في النقاط التالية :

-غياب سياسة محدّدة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف الدّوائر و المستويات والمصالح و الأفراد.

-تطبيق عشوائي و غير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة ، بالإضافة الى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف وعد مال أخد بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد و تصميم المنتوجات كذلك عد متوافر نظام للمعلومات يتضمّن كافة البيانات و الإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق ثمّ غياب التحفيز المادّي والمعنويّ داخل المؤسّسة الذي قضى على كلّ فرص الابداع والابتكار كأسلوب عملي يمكّن المؤسّسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي، هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتّغيّرات

[82] نفس المرجع السابق ص 2

الحالية التّي تحدث خارج حدود المؤسّسة) البيئة الخارجية (منها تحرير المتبادلات التجارية ، التّطوّر التكنولوجي و الاعلام والاتّصال أدّى الى ضعف صناعة المؤسّسات الجزائرية على مواجهة الهزّات القويّة التّي تمارسها المؤسّسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات شبيهة بالمنظّمة العالمية للتّجارة.

-كلّ هذه التّراكمات السّلبية متجمّعة أدّت الى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسّسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية الى الجزائر تدريجيا فيما قابل نقص كمّية الصادرات الجزائرية ، بالإضافة الى ما سبق ، هنا كمواطن ضعف كثيرة أخرى تشرح اختلال المؤسّسة الجزائرية العمومية والخاصة في مجال التّصدير ، وتتمثّل في انعدام الهياكل التي تتكفّل بوظيفة التّصدير داخل المؤسّسة.

-يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسّسات هياكل تتكفّل بوظيفة التّصدير ، التّسويق الدّولي المصلحة القانونية المختصّة تمتد جذور ضعف هذه الوظيفة الى ضعف مصالح البيع في السوق الوطنية، وهذا ما يفسّر لنا ما كان عليه الوضع السابق ، حيث كان الطّلب أكبر من العرض، اقتصاد الندرة ممّا ادّى الى غياب ضرورة تطوير مصالح بيع فعالة أو بالأحرى اهتمام بوضع مصلحة للتّسويق تعمل على دراسة السوق ، وسلوك المستهلك وكذا وضع حيز التّنفيذ سياسة لمنتج وسياسة للسّعر وسياسة للتّوزيع و كذا استعمال تقنيات الاتصال التجاري والتّي أصبحت ضرورة في الوقت الحاضر .

-انعدام قنوات التوزيع ذات الطّابع الخصوصي و الخدمات ما بعد البيع : حيث كان هنا كغياب شبه كلّي لقنوات التّوزيع خاصة ترتكز على الجانب التصديري، كما تسجّل انعدام خدمات ما بعد البيع ، و عليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التّنفيذ، مصلحة الخدمات ما بعد البيع تقدّم من قبل المؤسّسة المصدّرة أو من خارج المؤسّسة.

-إنّ الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظّمة بطريقة فعّالة أو غير فعّالة، وذلك يتوقّف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوّة المنافسة التي تسود السوق الوطنية.

2 -المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي :

-غياب استراتيجية محدّدة المعالم للتّصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنّها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصّادرات و تحقيق تنافسية ، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي و التّشابك والتّداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية الأجنبية.

-غياب ثقافة التّصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و ميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الرّبح و التّقليل من المخاطر الناجمة عن التّصدير .

-انعدام الخبرة لدى المصدّرين الجزائريين والتّي تحوّل دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدّة أطول هذه الوضعية تجلّت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

-سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التّصميم، تغليف ،بالإضافة الى غياب الابداع و الابتكار التقني التكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير و أنماط الإدارة المتسلّطة .

- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجّهة للتّصدير مع المعايير الدولية حيث الجودة والنظافة، ولم ترقى لدرجة تصديره الاّ من حيث الكمّية ولا من حيث الجودة و ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتّضخّم والتّذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض انتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى . و التّقدير المعدّ من طرف وزارة التجارة الخاص بجودة و نظافة المنتجات يثير الوضعية القلقة في هذا المجال و الذي تطلب معالجة هذه الظاهرة بصورة مستعجلة حتى لا تنعكس سلبا على صحّة المستهلك.

إنّ نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر ، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية يخلق مزيد من مناخ التّنافس بين المؤسّسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أنّ السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم ، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسّسات ، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة [83].

المطلب الثاني : مؤشّر الجباية البترولية :

تتعدّد الأنظمة الجباية البترولية بعدّد البلدان ، ووفقا للسّياسات الطّاقوية المطبّقة في كلّ بلد، إلاّ أنّه يمكن تعريف الجباية البترولية عامة على النحو التالي : مجموع الضرائب والرسوم التّي تفرضها الدّولة في مختلف مراحل الصناعة النفطية على المستثمرين في النّشاطات البترولية حيث تدفع على أساس أنّها مقابل التّرخيص والسّماح لهم من قبل الدّولة لاستغلال باطن الأرض التّي هي ملك للدّولة .

لقد شهدت إيرادات الجباية البترولية خلال السّنوات الماضية تسجيل أرقام و قيم معتبرة مكّنتها من احتلال موقع هام لها في إيرادات الميزانية العامة للدّولة الجزائرية، ومن خلال دراستنا هذه سنسقط الضّوء الأخضر على تطوّر هذه

[83] نفس المرجع السابق ص 8

الإيرادات و نحاول تحليل هذه المعطيات، والخروج بفكرة عن مدى تأثير وتعليق مداخيل الجباية البترولية بالاقتصاد الوطني.

جدول رقم (1) تطوّر إيرادات الجباية البترولية من سنة 2000 الى غاية سنة 2010

الوحدة : 10^6 دج

السّنوات	إيرادات الجباية البترولية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية الى الإيرادات العامة
2000	1173200	1578100	74.34%
2001	956400	1505500	63.52%
2002	1007900	1603200	62.86%
2003	1350000	1974500	68.37%
2004	1570700	2229900	70.43%
2005	916000	1667920	54.91%
2006	973000	1802616	53.97%
2007	970200	1924000	50.42%
2008	1628500	2786600	58.44%
2009	1835500	3081500	59.56%
2010	1472400	2992400	49.20%
نسبة الجباية البترولية الى الإيرادات الكلّية للميزانية العامة لهذه السّنوات			60.54%

المصدر : المجلات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء. الأعداد 33-36-38 . السّنوات 2005

الشّكل (1) يوضّح تطوّر إيرادات الجباية البترولية من سنة 2000 الى غاية سنة 2010

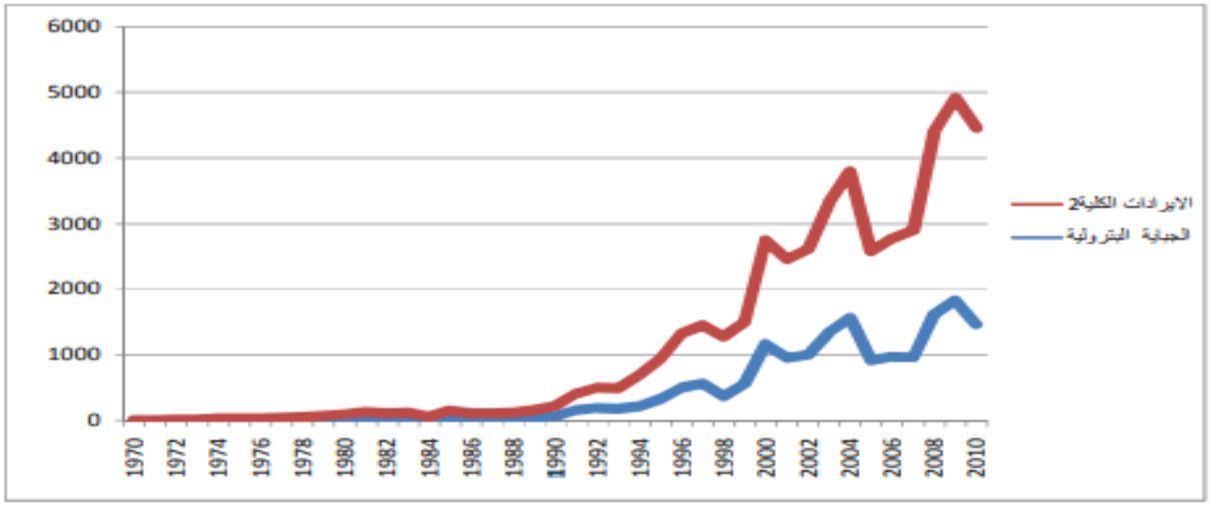

من إعداد الطّلبة وفق معطيات الدراسة

التّحليل : من الجدول رقم (1-1) و الشّكل (1-2) نستنتج أنّ هناك تزايد المداخل المحصّلة من الجباية [84] النفطية وهذا للفطرة التي عرفتها الأسعار النفطية خاصة في سنة 2008 ، والتّي زادت من حدَّتها الأوضاع السياسة و الاقتصادية السالفة الذكر ، التّي كان لها الأثر في رسم السّياسات وإحداث هزّات اقتصادية ، فمع بداية القرن الواحد والعشرين واحتداد بعض المشاكل السياسية و الإقليمية وظهور بؤر توتر ، و بداية ما يسمّى بـ الحرب على الإرهاب أدّت الأوضاع السالفة الذكر، الى الزّيادة المطردة في الطلب على النفط عالميا، الوضع الذي استفادت منه دول أعضاء منظّمة الأوبك عامة و الجزائر خاصة ، حيث لم تنزل الإيرادات من 2005 الجابية النفطية تحت مبلغ 100 مليار دينار جزائري منذ سنة 2002،وليتجاوزها المبلغ الضعف منذ سنة 2005 ، لم تنزل تحت قيمة 200 مليار دينار جزائري ، فقد سجّلت حصّة إيرادات الجابية النفطية في سنة ما قيمته 235275 مليون دينار جزائري ، وهذا يتزامن أبضا وتطبيق آليات الجابية النفطية الجديدة و الضّرائب المستحدثة في القانون النفطي ، 07/05 إنّ الجابية النفطية في العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين ، حقّقت معدّلات بلغت مستويات كانت في 1970-1985 ، والفترة 1986 -1999 على التوالي، لتصبح اعتيادية في هذه الفترة بمتوسط معدّل 60.54 و الفترة 2000 وخلافا لسنوات هذه الفترة التّي تميّزت بإيرادات ضخمة من الجباية النفطية، حدثت بعض الاضطرابات السلبية على سوق النفط أثّرت على مردود الجباية و بالتّالي على إيرادات الميزانية العامة ، فمن معدّل 74.34 % في سنة 2000 تهاوت الأسعار ومعها الجباية النفطية (كما سبق ذكره

[84] امينة مخلفي : أثر تطوّر أنظمة استغلال النّفط على الصادرات، مذكّرة تخرّج لنيل شهادة الدّكتوراه 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –ص- 288.

بسبب الحرب ضد أفغانستان) التّي سجّلت في سنة 2001 معدّل 63.52 % ، وقد سجّل انخفاض سنة 2002 بـ 62.86% ، ثمّ عاودت أسعار النفط الصّعود و معها المداخل النفطية السابق قصوى، فتحقيق معدّل 64.18% في سنة 1981 ، أو معدّل 64.74 في سنة 1997 على الأعلى وجراء الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر ، ثمّ في هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الموارد 1 في جوان 2000 وكذا إصدار القانون الخاص بالمحروقات رقم 07/05 الخاص بالمحروقات و الذي تضمن هو الآخر ضرائب و رسوما جديدة و نظاما حبائبا و تنظيما محروقا تيا مبسطا أو أكثر تحرّرا، ممّا أسهم في رفع حجم إيرادات الجباية النفطية و زيادة الاستثمارات في الصّناعة النفطية . [85]

المبحث الثالث: العائدات البترولية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم العائدات البترولية:

بشكل عام يمكن تعريف العوائد البترولية بأنها « تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم ، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط ، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد »[86].

المطلب الثاني: تطور العائدات البترولية في الجزائر

إن قرار منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك (ومنها الجزائر) بمراجعة أسعار النفط من خلال تقيم البرميل بقيمته الحقيقية والدي تجسد في سنة 1973 بزيادة أسعار البترول من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار لبرميل من نفس السنة (400%) مكن من الاستفادة من تدفقات مالية ضخمة للدول النفطية وصفة خاصة الجزائر.

حيث يمكن رصد تطور العائدات النفطية الجزائرية بداية من السبعينيات ، بسب حرب أكتوبر 1973 من خلال استخدام النفط كسلاح و كدا الحرب الإيرانية سنة 1979 حيث عرفت عائدات منظمة الأوبك وبصفة خاصة الجزائر ارتفاعا محسوسا خلال هده الفترة إلى غاية منتصف الثمانينيات ،تليها فترة 1986الى غاية 1999 والتي عرفت انهيارا سعار البترول بشكل مفاجئ وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، تليها فترة 2000 إلى غاية منتصف سنة 2014 حيث مع مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست ايجابيا على تطور الإيرادات النفطية لدول

[85] أمينة مخلفي ، أثر تطوّر أنظمة استغلال النفط على الصادرات ، مذكرة تخرّج لنبيل شهادة دكتوراه، 2013 جامعة قاصدي مرباح ورقلة–ص- 289.

90- د. سمير صارم، «إنه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق »، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى 2003، ص 31.

الأوبك عامة والجزائر خاصة لتعرف سنة 2014 انهيارا في اسعار النفط العالمي بشكل حاد ومفاجئ مع منتصف العام من 110دولارلبرميل شهر جوان لتصل الى 30 دولار للبرميل مطلع سنة 206 بمعدل تجاوز 72% .

الشكل رقم(02): يوضح تطور اسعار النفط مند السبعينات عبر العالم

الشكل رقم (03): يوضح تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر(1970-2015)

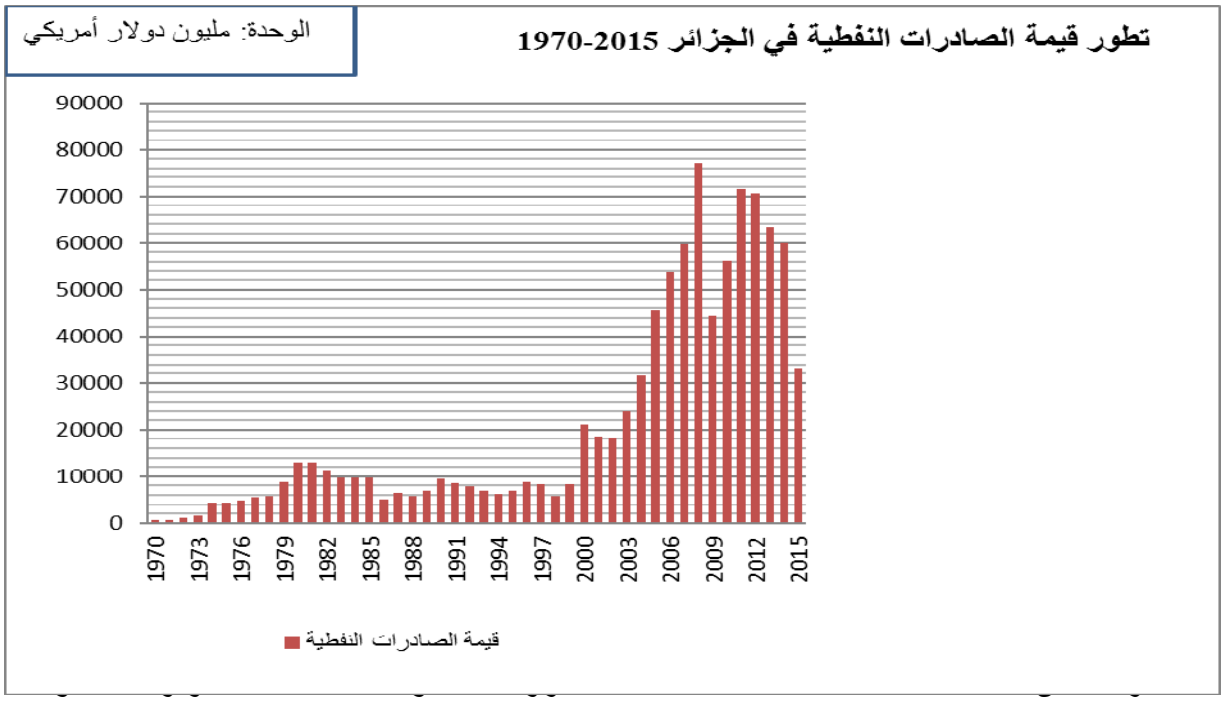

2015.2008.2005.2002

- Opec annual statistical bulltein .

at: www.opec.org2005-2016

المطلب الثالث: أهمية العائدات النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

تظهر أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل المحروقات خاصة مع مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ، حيث تحقق ما يلي:

2-1- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (PIB):

الشكل رقم(04):يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر (2006- 2015)

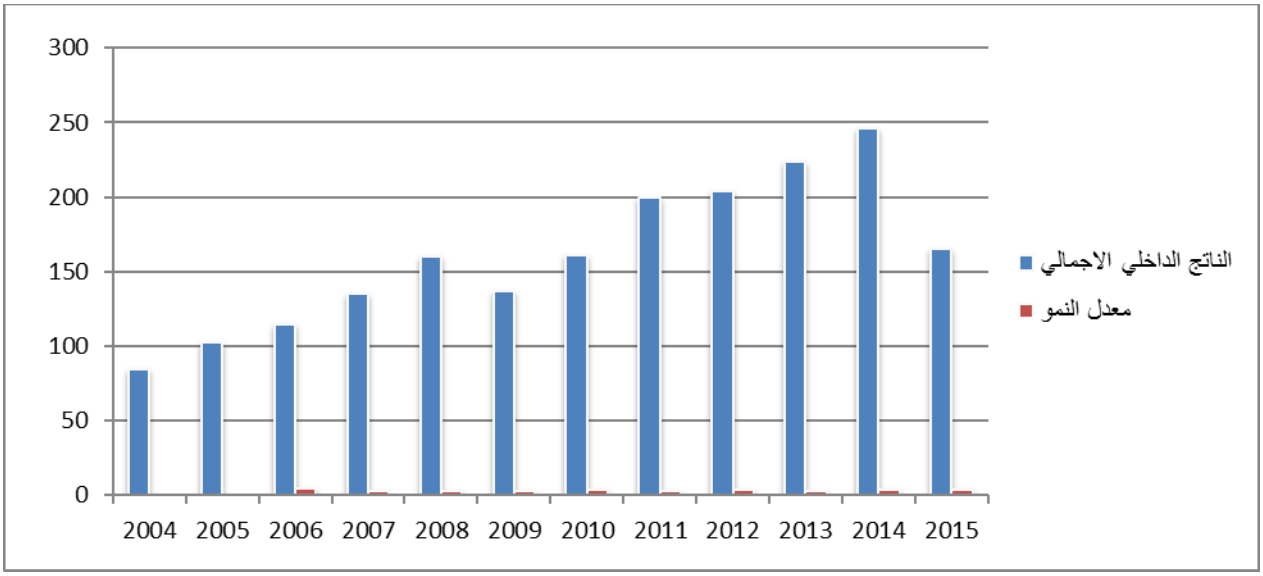

المصدر: **من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر .2008.2013 2015/**

Opecannualstatisticalbulltein 2005 at : www.opec.org

2-2- بالنسبة للاحتياطات من العملة الصعبة :

الشكل رقم(05): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على حجم احتياطات الجزائر من العملة الصعبة (2004- 2015)

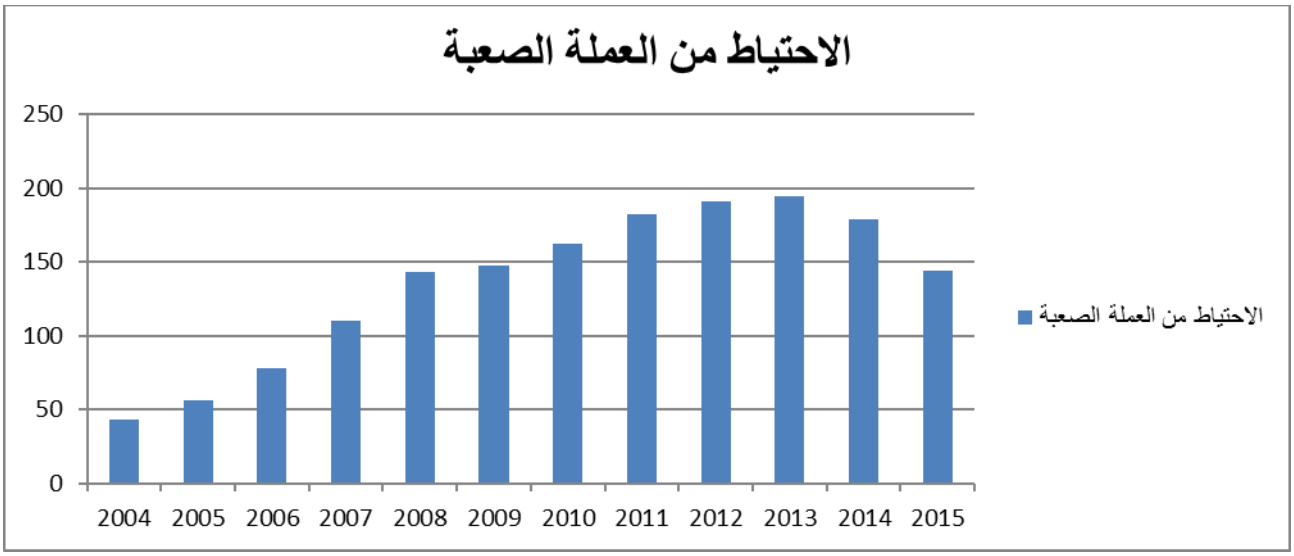

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

2-3- بالنسبة للميزان التجاري وميزان المدفوعات:

الشكل رقم(06): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات (2004-2015)

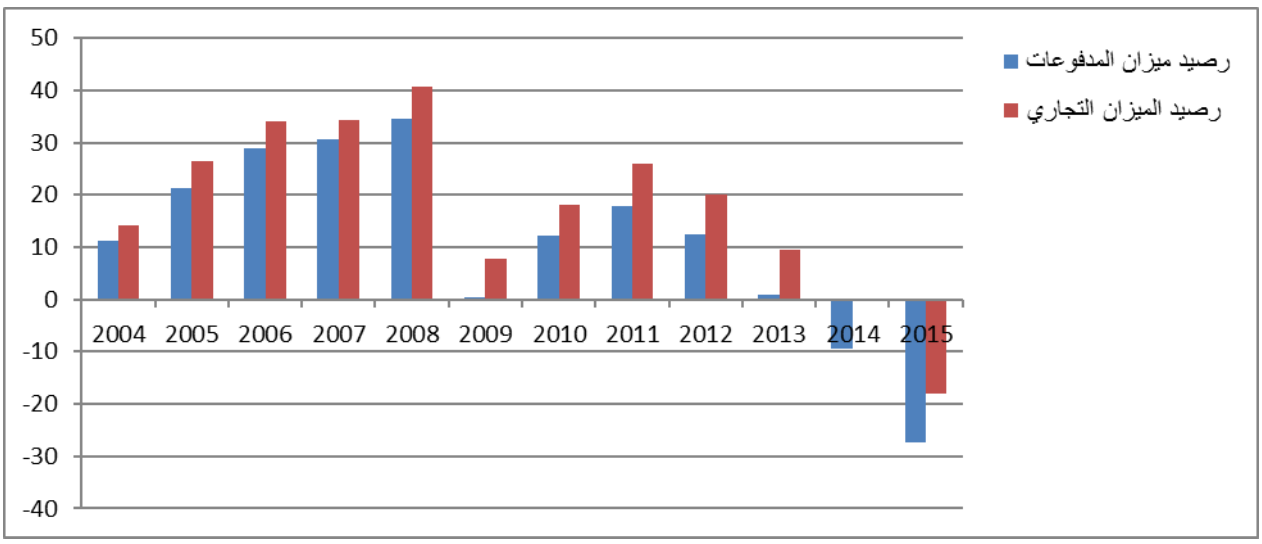

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

2-4- بالنسبة لحجم المديونية :

الشكل رقم(07): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على حجم المديونية (2004-2013)

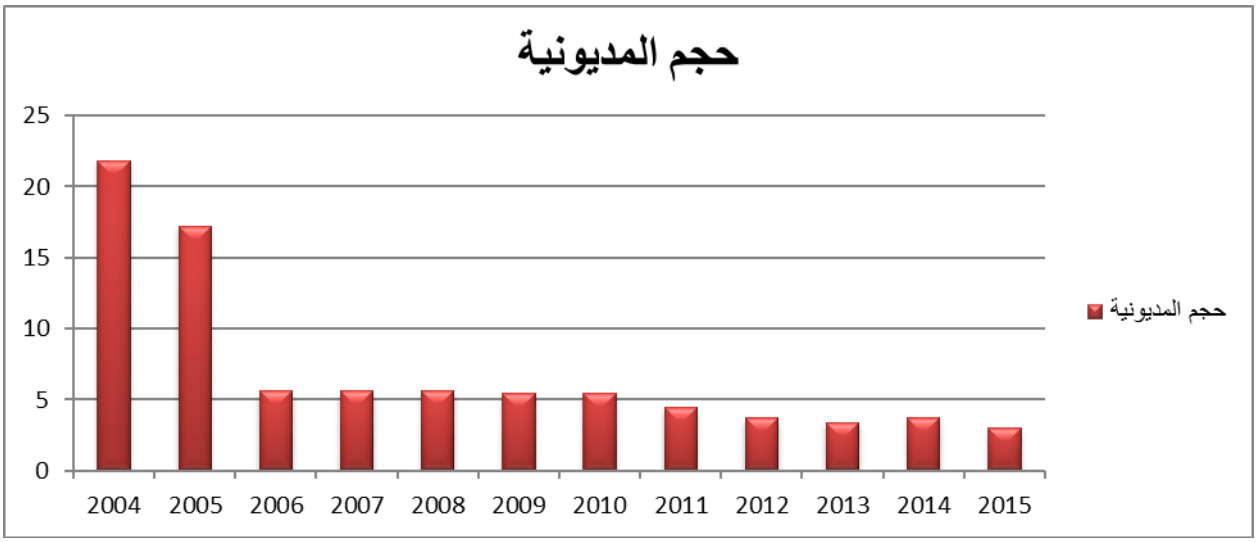

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

2-5- بالنسبة لرصيد الميزانية :

الشكل رقم(08): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على رصيد الميزانية (2004-2013)

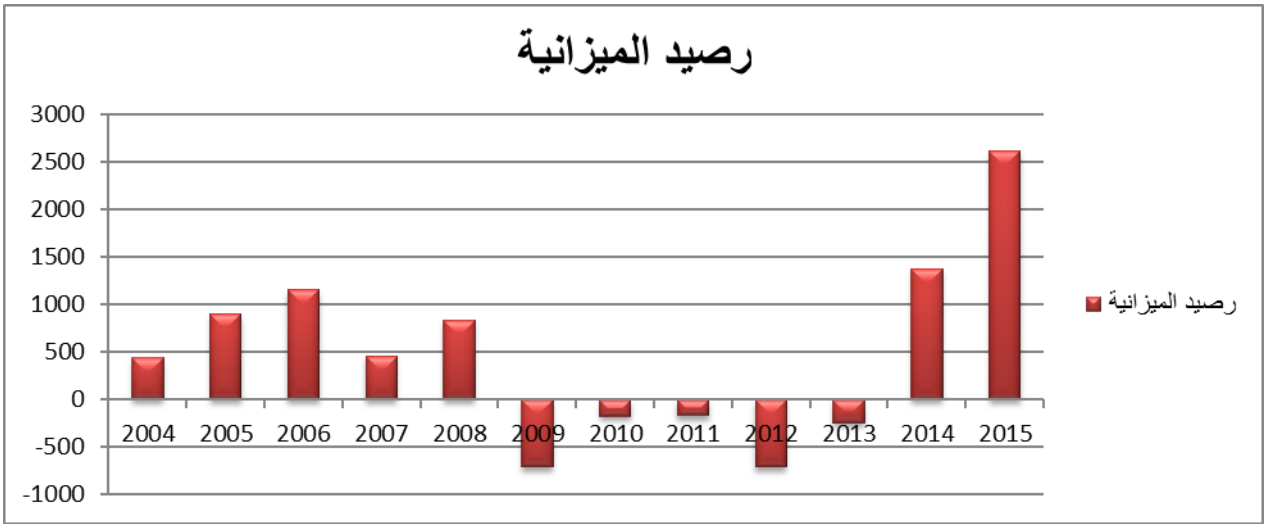

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

2-6- بالنسبة لمعدل التضخم:

الشكل رقم(09): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدل التضخم (2004-2013)

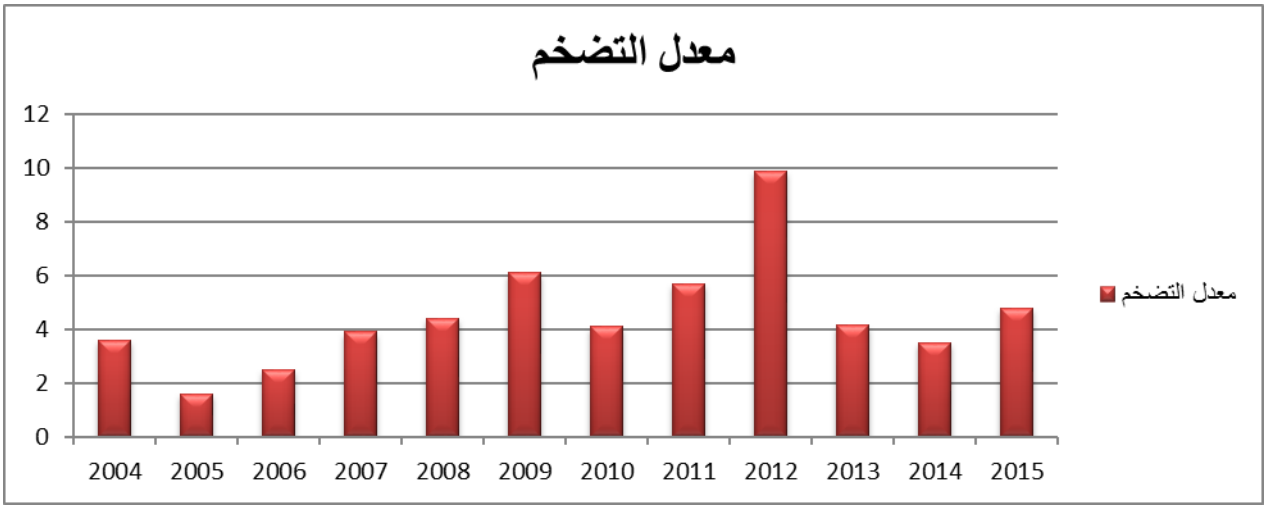

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

2-7- بالنسبة لمعدلات البطالة:

الشكل رقم(10): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدلات البطالة (2004-2015)

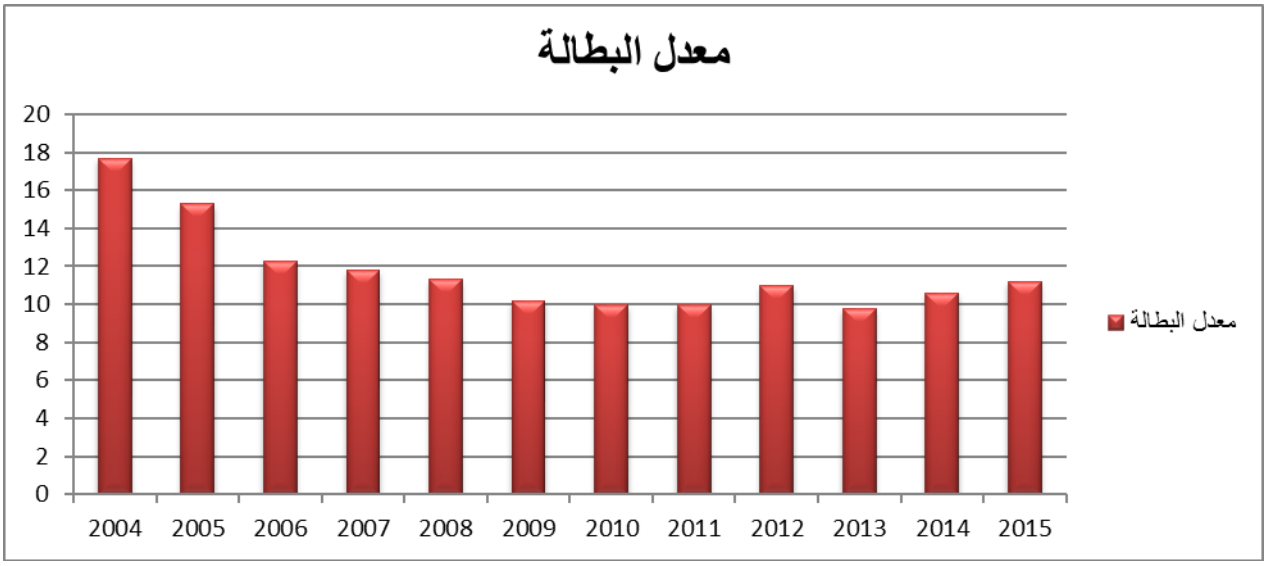

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015..

المطلب الرابع: إنشاء صندوق ضبط الموارد :

1- تعريف صندوق ضبط الموارد: "Fonds de Régulation Des Recettes" هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص و قد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التّكميلي لسنة 2000التي تنص على ما يلي: يُفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"[87]

وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد و مبادئ إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

بما أن أداء الاقتصاد الجزائري يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فإنه يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الحكومة على أنشاء هذا الصندوق إلى:

1- الدوافع داخلية:

إن عملية تحديد و استنتاج هذه الدوافع يتطلب منا أولا عرض مؤشرات عن الاقتصاد الجزائري تعكس كونه اقتصادًا يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع النفطي[88] و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(02): مؤشرات مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي خلال المدة (1996-2000)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة قطاع المحروقات منPIB	28.6	29.6	23	27.8	39.4
نسبة الجباية البترولية من إيرادات الموازنة العامة للدولة	63	63.96	54.98	61.89	76.87
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	95.44	95.34	96.36	96.62	97.27

المصدر: بوفليح نبيل و لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر.

[87] قانون رقم 2000- 02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،نص المادة رقم 10، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000،ص07 .

[88] نبيل بوفليح ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، 4- 2010، ص 83

1-1- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2000):29.68%،مع العلم أن سنة 2000 تعد السنة التي سجل أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة39.4% من الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي ما فتئ يسجلها هذا القطاع من سنة لأخرى مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

1-2- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة و هو ما تؤكده معطيات الجدول رقم (1) إذ بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 64.12% كمتوسط خلال الفترة (1996- 2000) مع العلم أن هذه النسبة سجلت أكبر قيمة لها في سنة 2000 لتصل إلى 76.86%، كل ذلك يعني أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، و باعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار و استمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

1-3- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت نسبة 96.20% كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة ، بما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

2- الدوافع الخارجية:

2-1- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: إن أسعار النفط تتميز بعدم استقرارها نظرًا لتأثُرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الطبيعية ، هذا ما يؤدي إلى تعرض اقتصادات الدول النفطية و من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستوى الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية للنفط[89]

-2- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية: لقد راجت فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية لدى معظم الدول النفطية و على وجه التحديد في مطلع القرن الحالي، إذ تم إنشاء 28

[89] - زواري فرحات سليمان ،دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر و النرويج)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 - 2012 ، ص 208.

صندوقا سياديا خلال المدة(2000- 2010) من أصل 48 صندوقا تم إنشاؤها مند عام 1953 و لذلك يمكن تسمية هذه المدة (2000- 2010) بمرحلة رواج بالنسبة للصناديق السيادية، إذ تم خلالها إنشاء ما يزيد عن 58% من إجمالي هذه الصناديق السيادية علما أن معظمها يتم تمويلها من عوائد الثروة النفطية[90]

جدول رقم(03): يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموارد							
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	4280.1	4316.5	4842.8	5381.7	5633.7	5563.5	5284.8
الجباية البترولية الفعلية (التي تم تحصيلها)	19876.2	2820.01	3829.720	4054.3	3678.1	4070.90	4357.1
الجباية البترولية وفقا لقانون المالية (اعتمادا على السعر المرجعي لبرميل النفط(*)	10605.7	1501.7	1529.4	1519.0	1615.9	1577.7	1722.94
فائض قيمة الجباية البترولية	9270.5	1318.3	2300.3	2535.3	2060.2	2491.20	2634.1
الاستخدامات							
تخفيض حجم المديونية	2600.2	0	0	0	0	0	0
تسبيقات لبنك الجزائر	608	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	1745.9	791.9	1761.5	2283.3	2131.4	2771.80	3489.76
رصيد الصندوق في نهاية السنة 12/31	4316.5	4842.8	5381.7	5633.7	5563.5	5284.84	4429.2

Source : Ministère des Finances, Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015

http// :www.dgppmf.gov.dz/index.php/dpnnees-statistique ?id=78

[90] يسرى مهدي حسن و رافع احمد حسن، الصناديق السيادية ، ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للعراق، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد،ص08

المطلب الخامس: أسباب انخفاض أسعار النفط :

الشكل رقم (11): يمثل انخفاض أسعار النفط

المصدر :تقرير البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد الرابع يناير 2015،ص 01.

جدول رقم(04) : يمثل أسعار نفط الجزائر 2014-2015دولار/برميل

نوع الخامات	2014	2015					نسبة التغير(%)
		الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	متوسط 2015	
خليط الصحراء الجزائري	99.6	54.3	61.9	50.6	44.5	52.8	46.8-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، تقرير الأمين العام السنوي 2015، Opecbulltein .varuous issues

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة للأسعار النفط أهمه:

1-ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هدا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

2-التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) :تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) اكبر الأطراف الفاعلة في السوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ حصتها السوقية على حساب الأسعار فقد فاجأت المنظمة –في اجتماعاتها الأخيرة –الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو مما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهدا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008- 2009)عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا .

3-الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهدا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما.

4-تراجع الطلب العالمي خاصة في الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول. فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثل ت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي (3/2) ناتجها المحلي الإجمالي، وهدا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة

5-الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى[91].

تحديات الاقتصاد الجزائري وحتمية الولوج إلى بدائل خارج المحروقات:

إن تحليل أداء الاقتصاد الجزائري سواء في ظل الإصلاحات أو خلال سياساتها التوسعية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي ضعف وهشاشة نسيجها الاقتصادي فليس من الممكن المواصلة في ضخ أموال طائلة دون نمو موازي حيث ان انفاق1% من طرف الدولة سيؤدي إلى نمو في الناتج المحلي

[91] عبد الجيد مرغيث، الصناديق السيادية ، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة لتكيف مع الصدمة ، كلية العلوم الاقتصاد ية، جامعة جيجل، ص 02.

الإجمالي 2.5 % إلى 3 % في حين ضخت الجزائر ما يعادل 18 % من الناتج المحلي الإجمالي بتسجيل نمو قدره 5.5 %مم يعكس اثر المضاعف[92].

ومن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري نجد :

- نسيج اقتصادي غير فعال وغير متجانس وهيمنة الريع البترولي .
- الاعتماد على نموذج الميزة النسبية والدي يعني السعي للإنتاج وتصدير سلع التي تتمتع بها الدول في إنتاجها بانخفاض في تكاليف الإنتاج لدى كان التركيز ومزال على إنتاج النفط الخام وبعض الموارد الطبيعية المحدودة.
- أعفت الموارد النفطية الدولة من الحاجة إلى فرض الضرائب كما قلصت إعادة توزيع الثروة .
- ارتفاع نسبة الشباب وما يعانيه على صعيد سوق العمل أين بلغت معدلات البطالة 9 %من اليد العاملة.
- تدني الملائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. سوق العمل تتطلب كفاءات عجزت أنظمة التعليم عن توفيرها مما يؤكد التناقض بين سوق العمل وأنظمة التعليم غير المواكبة وبالتالي موارد بشرية غير مؤهلة.
- اتجاه الاقتصاد إلى قطاعات غير منتجة يغلب عليها التنوع في الخدمات مثل التجارة رغم أن هده الاتجاهات تعطي انطباعا ظاهريا بالرفاه لكنها في الحقيقة تعمق الأزمة الهيكلية في الاقتصاد لكون هده القطاعات تعد قطاعات طلب لا عرض.
- ضعف شديد في مرونة الجهاز الإنتاجي .
- تراخي جهود الإصلاح أدى إلى ارتباط الاقتصاد بالريع النفطي فان ارتفاع أسعار النفط كان عاملا لتعميق روح الرفاه لا روح الإنتاج الذي لم يتحقق بعد.
- ضعف التطور التكنولوجي في مختلف القطاعات لضمان نمو مستدام.
- محيط اقتصادي مشوه بالبيروقراطية وانتشار الفساد بجميع أنواعه يعكسه تراجع مؤشرات بيئة الأعمال ومؤشر جاذبية الاستثمار وضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري .

و لمواجهة هده التحديات على السياسة العاملة ان تعمل على توفير مجموعة من الاليات للخروج من دائرة الاقتصاد الرجعي، فمستقبل الجزائر رهين بمدى قدرته على صناعة الخيارات مكملة للمحروقات[93]

---

[92]- حوشين كمال ،بوسبعينت سعديت، تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري ،التحديات و السيناريوهات المستقبلية ،مداخلة ضمن اليوم الدراسي ،"نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015،جامعة البويرة ، الجزائر ،ص05.

[93]- ناجي التوني،ملخص وقائع إجتماع الخبراء حول مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي،يوم25-26 سبتمبر 2001،لبنان، ص4-5.

1- **التنويع الاقتصادي كاستراتيجية بديلة** : يقصد بالتنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبالتالي التصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هدا التعريف كذلك تنويع صادرات مثلا الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة (هدا يعني دخول السياح للحصول على خدمات السياحة المحلي) ، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أن على البلد ان ينتج للتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات. .تهدف سياسة التنويع الاقتصادي الى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما تحدد أهداف التنويع الاقتصادي بثلاثة أهداف متداخلة هي: زيادة معدل النمو الاقتصادي ، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية [94]. وبغية تحقيق ذلك يجب تفعيل القطاع الصناعي، وهذا طبعا بعد تنمية القطاع الزراعي الذي أصبح مهملا بالرغم من أنه القطاع الرئيسي، كما على الدولة التوجه نحو تحسين خدماتها السياحية وهذا كون الجزائر تزخر بمناظر جد خلاب وهي ضمن المراتب العشر الأولى وهذا التصنيف حسب المنظمة العالمية للسياحة، ويجدر بنا الإشارة إلى العامل البشري حيث يبقى العنصر المهم والوحيد في تفعيل استراتيجية تنويع اقتصادي تهدف إلى تنمية اقتصادية على المدى الطويل وهذا لا يمكن إلى من خلال الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تكوينه وتدريبه وإعلامه بكل مستجدات العولمة الجديدة.

الطاقة المتجددة : وفي هدا السياق تسعى الجزائر حاليا إلى ولوج عالم الطاقات المتجددة وقد وضعت استراتيجية تهدف من خلالها إلى إدماج الطاقات الجديدة والمتجددة كأحد المحاور الأساسية للسياسة الطاقوية الوطنية للمساهمة في تنوع مصادر الطاقة في إنتاج الكهرباء وكدا التحكم في المعارف والتكنولوجيات الخاصة بها. حيث تم الإشراف حاليا على انجاز عدد من المشاريع الحيوية في الصحراء ترمي من خلالها الى رفع القدرة الإنتاجية من الطاقة الشمسية لتعادل 06% من الإنتاج الوطني للطاقة عام 2015 ولتعادل 10% بحلول عام 2020.يذكر أن الحكومة الجزائرية قررت أن تدرج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2012، تخصي نسبة 1 %من الجباية المحصلة من المحروقات لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة ولترقية الاستعمال الأنجح للطاقات

[94]- ضيف أحمد،أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)،مرجع سابق ،ص196.

التقليدية[95]. باعتبار أن الطاقة المتجددة في الجزائر غير مكلفة نسبيا من شانها أن تكون كبديل للطاقة الأحفورية وكداك دافع بيئي للحد من الغازات المنبعثة .هدا سوف يعمل على تامين الطاقة بشكل مستقر.

تحديات الغاز الصخري :إن قرار الحكومة الجزائرية المتعلق باستكشاف واستغلال المحروقات الصخرية جعلها أول دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتخذ خطوة من هدا النوع، وحسب تقرير الوكالة الأمريكية للطاقة احتياط الجزائر من الغاز الصخري القابل للاستغلال يقدر ب19800 مليار مكعب محتلة المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الصين والأرجنتين ب07 أحواض للغاز الصخري وهي مويدير، احنات ، بركين ،غدامس ، تيميمون، رقان وتندوف. هدا سوف يجعل الجزائر من اكبر المنافسين لدول عظمى كأمريكا رغم نقص الإمكانيات و الخبرة.

1- **إصلاح البيئة المؤسساتية:** الجزائر من بين الدول التي فشلت فيها معظم السياسات الإصلاح الاقتصادي في تنويع اقتصادها وزيادة حجم صادراتها خارج المحروقات .في تقرير للبنك العالمي 2002 أكد على نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية يتطلب أن ترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي إصلاحات في المؤسسات الرسمية، كما أن المشاكل المرتبطة بقيود المؤسسات غير الرسمية، مثل الفساد يمكن أن تؤدي إلى حالة مرتفعة من عدم التأكد والى ارتفاع في تكلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، مما يؤدي إلى انخفاض في أداء الأعمال ونمو اقتصاد منخفض [96]. العادات و السلوكات الموروثة عن النظام الاشتراكي السابق أدت إلى عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول إلى اقتصاد السوق، فبرنامج الإصلاح التي طبقتها الجزائر بعد 1990 تحت إشراف المؤسسات الدولية كانت تتطلب إحداث تغيرات جذرية ، فقد كانت تستند إلى النهج الليبرالي بينما الجزائر كانت بلد تسيره الإيديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية ، وبناءا على هدا فان نجاح هدا التحول كان يتطلب مجموعة شروط ، من بينها أن يقبل الفاعلين والمشاركين في مسار التحول التغيير ، فادا قاومت المؤسسات غير الرسمية(العادات والتصرفات،...) في الجزائر التغير، ولم تساير التغيرات في

---

[95]- .د. بقة الشريف وأ. زغبي نبيل، واقع قطاع المحروقات الجزائري فيظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة ،ورقلة– /جامعة قاصدي مرباح 1جامعة سطيف المؤتمر الأول :السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمينا لاحتياجات الدولية

[96]- شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ،بنوك ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان - 2012 ،ص 112.

المؤسسات الرسمية ، فمن المتوقع أن لا تحقق جهود الإصلاح والتحول أهدافها المخططة، وكان هدا هو الحال في الجزائر.

المطلب السادس : التمويل غير التقليدي في الجزائر

إن الجزائر و خصوصا في مرحلة انخفاض أسعار النفط مند سنة 2014 وما تبعته من انخفاض والإيرادات الدولة وتراجع مداخل الجباية البترولية التي كانت تغطي نسبة معتبرة من نفقات الدولة ونظرا للزيادة في الأجور الغير المدروسة و يأثر رجعي مند سنة 2008 ممّا خلق ارتفاعا معتبرا في نفقات التسيير والذي أصبحت الجباية العادية عاجزة عن تغطية هذا الارتفاع وعليه لجأت الدولة الى صندوق ضبط الإيرادات من أجل تغطية العجز وبما أنّ المرحلة الأولى و الى غاية سنة 2014 كان صندوق ضبط الإيرادات بحالة جيدة حيث أدّ الى ذلك الي تسيير مريح لهذه المرحلة ولكن في مرحلة تراجع أسعار البترول منذ سنة 2014 والى غاية يومنا هذا حيث تراجعت معه الجباية البترولية . ممّا ادّى بالدولة الى اللجوء المفرط الى صندوق ضبط الإيرادات الدولة الذي تآكل بشكل متسارع من أجل ذلك ونظرا الى عدّة عوامل منها :

- صعوبة البدء الفوري في استغلال انتاج الغاز الصخري .
- ضعف الصادرات خارج المحروقات .
- تأخذ الدولة في استغلال الطاقات المتحدّدة .
- البطء الشديد في إصلاح النسبة المؤسساتية .
- التسديد وعدم المسارعة في اللجوء الى الاستدانة الخارجية .

كلّ هذه العوامل ألجأت الدولة الى حل اللجوء الى التمويل الغير التقليدي من خلال الطبع الأوراق النقدية وهذا ما تمّ من أجله تعديد قانون القرض والنقد عام 2017 .

- إنّ التمويل الغير التقليدي والذي هو عبارة عن تمكين بنك الجزائر من اقتراض المخزنة العمومية لتمويل الاقتصاد وهذا عن طريق طبع النقود مقابل سندات مالية تصدرها الخزينة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية هذه الاحتياجات لتمويل الخزينة ، وتمويل الدّين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار ، وهذا ما كشف عنه بنك الجزائر تبعا لموقع ايكو ألجيري بتاريخ 2018/06/19 حيث تمّ طبع 3585 مليار دينار في اطار التمويل الغير التقليدي الى نهاية مارس 2018 وهو ما يكشف عن التوجيه الحكومي لاعتماد طبع النقود بصورة كبيرة لإحداث نوع من التوازن في الخزينة والموازنة وتمّ اصدار النقود على شكل سندات مأمنه و مضمونة من قبل الدّولة طبقا للمادة 45 مكرر

من الامر رقم 03 – 11 الصادر في 2006/08/26 المتعلق بالقرض و النقد المتمم بقانون رقم 170 الصادر في 2017/10/11

بعد نفاد الموارد المالية للصندوق لضبط الإيرادات و المحروقات الذي كان الملجأ لتغطية عجز الميزانية منذ أكثر من عشر سنوات وموازاة مع التقييد الذي تقرضه أوامر رئيس الجمهورية الناهية عن التوجه الى السندات الخارجية ، تقدّم الحكومة مع دفع بنك الجزائر الى سندات الخزينة في ظل التراجع المتواصل لموارده المالية في السنوات الأخيرة و نستنتج هذا الاجراء المجال الى طبع النقود من غير أن يقابله انتاج وهو ما يعتبر تضخيما للكتلة النقدية .

الخاتمة العامة

الخاتمـــة العامة:

ان اختلالات الميزانية مع ما يصاحبها من تفاوت معتبر في الإيرادات و النفقات مما يجعل تدارك هاته الفوارق ضرورة حتمية و ملحة ،لذلك وجب البحث عن الحلول الناجعة و السريعة من اجل عدم اللجوء الى حلول أخرى تكون صعبة و قد تؤثر مستقبلا على السياسة المالية للدولة كالاستدانة الخارجية مع ما لها من تأثير مستقبلا على هاته الأخيرة و هذا إثر ثقل المديونية الخارجية على السياسة الاقتصادية و المالية لأي دولة مع ما يصاحبها من شروط يمكن ان تمليها الأطراف المقرضة كالبنك العالمي او صندوق النقد الدولي و التي تعتبر شروط و عوائق مقيدة للدولة التي تلجا الى الاستدانة الخارجية كحل لتدارك هذه الاختلالات و بالتالي يمكن ان تتزعزع الوضعية المالية للدولة .

من اجل ذلك وكحل سريع وفعال إذا أمكن استخدامه بالشكل الصحيح وفي اطر وظروف زمنية معينة يمكن اللجوء الى التمويل الغير تقليدي الذي يمكن من خلاله تحقيق بعض الأهداف.

إنّ التمويل غير التقليدي وإن كان يعتبر كحل سريع من أجل الخروج من أزمة تغطية النفقات في حالة تراجع الإيرادات التي كانت تقابلها او في حالة زيادة حجم النفقات إلاّ ان الاستخدام غير الصحيح سيصاحبه آثار جانبية قد تؤثر على الاقتصاد بشكل كامل ومضر مثل هذه الاثار قد تتمثل في:

- زيادة حجم الكتلة النقدية ومن ثمّ زيادة أسعار السلع والخدمات ممّا يؤدّي الى زيادة في نسبة التّضخّم
- انهيار القدرة الشرائية.

إنّ التمويل غير التقليدي لابد عليه أن يستخدم في تطوير الاستثمار مع ما يصاحبه من زيادة للإنتاج وهذا ما يحافظ على استقرار الأسعار والتّحكّم في نسب التّضخم وهذا ما يدفعنا الى القول إن التّمويل غير التّقليدي لابد أن يستعمل في المدى القصير ولا يلجأ إليه إلاّ عند الضرورة الملحّة لمدّة زمنية محدّدة لا يمكن تجاوز في اقصى الظروف خمسة سنوات كأقصى تقدير.

إنّ اللجوء المفرط الى التمويل غير التقليدي مع ما يصاحبه من طبع النقود بكمية كبيرة يؤدّي الى ارتفاع في التّضخم بنسب كبيرة وبالتالي ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار.

من أجل ذلك لابد على الدّولة الجزائرية البحث على بدائل أخرى لتنويع الإيرادات وعدم الاكتفاء باللجوء الى الحلول السهلة التي تؤدّي الى كثير من الأحيان الى هشاشة الاقتصاد الوطني ومن بين هذه البدائل:

- تنويع الاستثمار خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالاستثمار في قطاعات أخرى ذات .....ومردودية كالفلاحة والصناعات الميكانيكية وقطاعات الجلود والنّسيج.
- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا لتحقيق دخل إضافي من العملة الصعبة
- اصلاح المؤسّسات البينية وزيادة كفاءاتها.
- تشجيع استغلال الطاقات المتحددة.
- التّوجه بحذر نحو استغلال مخزون الغاز الصّخري.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1-الكتب

- عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقيية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003

- صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية (المفهوم ، الأهداف ، الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2005

- محمود العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004

- عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيس ، النقود والمصارف و الأسواق المالية ، دار حاد للنشر والتوزيع ، 2004 ،

- ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية التحليل الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007

- صبحي تدريس قريصة ، النقود و البنوك، مصر ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986

- خليل سامي ، الاقتصاد الكلي ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مصر، مطابع الأهرام، 1994

- مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي

- برعي محمد خليل، سويفي عبد العادي، النقود و البنوك، مكتبة نهضة الشروق ، القاهرة ، 1984

- أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك و الأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1998 ،

- وسيم ملاك ، النقود والسياسة النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان ، 2000

- زينب حسين عوض ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر، 2003

- عبد الباسط وفا ، النظم الجمركية، دار النهضة العربية ، مصر ، 2000

-2المذكرات

- مفيد عبد اللآوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزور، الجزائر ، 2007
- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر2011، 2010
- [1]لحو موسى البوخاري سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية لبنان، 2010،
- ماجدة مدوخ ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2002-2003 .
- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة موريتانيا، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و العلوم التجارية ،جامعة سطيف 2012-2013
- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ،
- قدي عبد المجيد ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجزائرية2003
- شرقي جوهرة ، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر3، 2002-2003
- **مذكرة ليسانس تحدّيات سوناطراك في السوق النفطية ، اعداد محمد نسرين ، تحت اشراف بن شعيب،2004-2005 ، ص 38، نقلا عن مذكّرة نصر الدين شتوي " أثر تغييرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني" 2011-2012.**

- **نصر الدين شتوي، ياسين يعقوب مذكّرة ليسانس " أثر تغييرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني من 1990 الى 2011 " جامعة ورقلة 2011-2012**
- امينة مخلفي : أثر تطوّر أنظمة استغلال النّفط على الصادرات، مذكّرة تخرّج لنيل شهادة الدّكتوراه 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- مينة مخلفي ، أثر تطوّر أنظمة استغلال النفط على الصادرات ، مذكرة تخرّج لنبيل شهادة دكتوراه، 2013 جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- - **شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ،بنوك ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان – 2012**

-3المجلات

2- علي توفيق، معبد على الجارحي، السياسات النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي ، العدد الثاني، أبو ضبي، 1996

3- وصاف سعيدي، مقالة " تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحدّيات " جامعة ورقلة

4- المجلات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء. الأعداد 33-36-38 . السّنوات 2005

-4 مؤتمر

-.د. بقة الشريف وأ. زغبي نبيل، واقع قطاع المحروقات الجزائري فيظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة ،ورقلة- /جامعة قاصدي مرباح 1جامعة سطيف المؤتمر الأول :السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمينا لاحتياجات الدولية

المراجع باللغة الفرنسية

5- Spider (jaques) , « macroéconomie et finances publiques de la pense économique depuis Keynes » revue problèmes économique, n° 2506 (du 05/02/1997

6- Alguier(Claude),dictionnaire encyclopédique et social , économico, paris.1990

7- Dominiek Salvador , Eugene diulio : **principes d'économie**. (cours et problèmes ; séries schaum). MG.graw.Hill. paris.1984

- Philip. A. Klein, the Management of Marquet, OrientedEconomics A Comparative

8- Perspective Wadswor the Publishingcompany, Belmont, Californie, 1973

5-مواقع الكترونية

- www.entv.dz

- http// :www.dgppmf.gov.dz/index.php/dpnnees-statistique ?id=78

- www.opec.org

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	الصّفحة
إهداء	
شّكر و تقدير	
قائمة الأشكال و الجداول	I
مقدّمة عامة	أ
الفصل الأوّل : الإطار النظري للسياسة النقدية	1
تمهيد	2
المبحث الأوّل : ماهية السّياسة النّقدية	3
المطلب الاوّل : السّياسة النّقدية	3
المطلب الثاني : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)	6
المطلب الثالث : الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)	8
المطلب الرابع : السياسة النقدية وفق النظريات الاقتصادية	10
المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية	18
المطلب الأول: أهداف أولية	18
المطلب الثاني: أهداف الوسطية	20
المطلب الثالث: أهداف نهائية	24
المبحث الثالث : السياسة المالية	25
المطلب الأوّل: مفهوم السياسة المالية و أهدافها	25
المطلب الثاني: السياسة الضريبة	28
المطلب الثالث : النفقات العامة	31
المبحث الرابع : الجباية البترولية	37
المطلب الأول : مدخل عام للجباية البترولية	38
المطلب الثاني : المكونات الرئيسية للجباية البترولية	40

المطلب الثالث: الرسوم الجمركية	41
الفصل الثاني : الادبيات التطبيقية (الدّراسات السابقة)	46
الدراسة الأولى	46
الدراسة الثانية	46
الدراسة الثالثة	47
الدراسة الرابعة	47
الفصل الثالث : الجباية البترولية و أثارها على السياسة المالية في الجزائر	50
المبحث الأول: التطوّر التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر	50
المطلب الأوّل : البدايات الأولى لقطاع المحروقات في الجزائر	50
المطلب الثاني : تطوّر قطاع المحروقات في فترة 1971-2004	50
المطلب الثالث : تطوّر قطاع المحروقات فترة 2005-2012	51
المبحث الثاني: مؤشّرات الاقتصاد الوطني الجزائري	53
المطلب الاوّل : مؤشّر الصادرات	53
المطلب الثاني : مؤشّر الجباية البترولية	56
المبحث الثالث : العائدات البترولية في الجزائر	**59**
المطلب الأوّل : مفهوم العائدات البترولية	59
المطلب الثاني : تطور العائدات البترولية في الجزائر	59
المطلب الثالث : أهمية العائدات النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري .	61
المطلب الرابع : إنشاء صندوق ضبط الموارد	65
المطلب الخامس : أسباب انخفاض أسعار النفط	69
المطلب السادس : التمويل غير التقليدي في الجزائر	72
خاتمة العامة	75
قائمة المراجع	78
فهرس المحتويات	83

الملخص

إنّ التمويل غير التقليدي يعد من بين الحلول لمعالجة اختلالات الميزانية ولأنه يعتبر من الحلول التي تعالج هاته الاختلالات في ظرف وجيز ويمكن من خلالها تجنّب اللجوء الى الاستدانة الخارجية.

وفي ضوء هاته المعطيات قمنا بدراسة الموضوع نظريا عن طريق التّطرق أولا الى السياسة النقدية والمالية وأهم أدواتها أمّا تطبيقيا فقمنا بدراسة الجباية البترولية وأثر انخفاض أسعار النفط على إيرادات الدولة وكيفية معالجتها عن طرق التمويل التقليدي.

الكلمات المفتاحية:

التمويل الغير التقليدي، الاستدانة الخارجية، السياسة النقدية، السياسة المالية، الجباية البترولية

Résumé

Le financement non-conventionnel est considéré comme l'une des solutions portée au déséquilibre budgétaire de l'état, ainsi il règle ses déséquilibres et il épargne le recours à l'endettement extérieur.

A la lumière de ses données, on a procédé à une étude du sujet dans une perspective théorique abordant d'emblée la politique monétaire et financière et ses principaux outils , concernant ses applications , on a abordé la fiscalité pétrolière et l'influence de a baisse des prix du pétrole sur les revenus de l'état et comment y remédier par le financement non-conventionnel

Les mots- clefs :

Le financement non-conventionnel, Endettement externe, la politique monétaire, la politique financière, la fiscalité pétrolière